



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

التخصص: بنوك

الشعبة: علوم اقتصادية

مذكرة بعنوان

فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم اقتصادية

تخصص بنوك

إشراف الأستاذة

بوفنش وسيلة

إعداد الطلبة

- جوامبي حمزة
- بن داس جمال الدين
- بلكامل عاشور إمام

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الإهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأثار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان.

ومن منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى:

من وعيت على الدنيا وهي أمامي، من زرعت في قلبي بذور الحياة فكانت لي السند فيها،
والنبراس لدربي ونور عيني، إلى من نطقت باسمها قبل كتابته، إلى من سهرت الليالي وتعذبت
من أجلي إلى من أفنت حياتها وكل غايتها لسماع كلمة ناجحي.

إلى أعز الحبايب أُمي الغالية.

وإلى أبي الغالي الذي علمني معاني الحياة، وغرس في أعماقي الإرادة، الصبر والمثابرة، مثلي
الأعلى في الأصالة والثبات وأحسن من برهن أن الحياة تبنى بالخصال الطيبات هديتي إليك،
حفظك الله.

وإلى جميع أفراد عائلتي وأقاربي وأصدقائي

إلى كل من جمعني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم

إلى كل من جعل رسالته في الحياة المجد والعلى، منشدا نشيد العزة والكرامة.

وانثقا بأن اليوم هو بداية الغد المشرق.

بن داس جمال الدين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"اللهم اني اسألك ايماننا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا و يقينا صادقا وجسدا على البلاء صابرا "

إلى من رباني وعلمي فأحسن تربيتي وتعليمي.

أبي.

إلى من حملتني تسعا وأحسنت تربيتي إلى رمز العطاء والحنان إلى من علمتني أن الحياة كفاح

إلى من وهبتني كل شيء دون ان تنال.

أمي

إلى إخواني

إلى كل أقربائي

إلى من وقف بجانبني وقت الشدائد و الصعاب اصدقائي

إلى شركائي في العمل جمال و حمزة و إلى مشرفة العمل الأستاذة وسيلة بوفنش

إلى كل طلبة المركز الجامعي لميلة و نخص بالذكر طلبة علوم إقتصادية بنوك

إلى كل أساتذة المركز الجامعي لميلة

بلكامل عاشور امام

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد. والدي الغالي.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى سندي وقوتي وملذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .. إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي وأخواتي.
إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله أخوتي بالله و من أحببتهم بالله طلاب قسم البنوك.

وإلى من شاركني في إنجاز هذا العمل (الأستاذة: بوفنش وسيلة) وزملائي في العمل

إلى هذه الصرح العلمي الفتى والجبار المركز الجامعي لميلة.

أهدي هذه المذكرة

جوامبي حمزة

الفهرس العام

01.....	المقدمة.....
الفصل الأول : مدخل للسياسة النقدية	
02.....	مقدمة.....
05.....	المبحث الأول : السياسة النقدية:تعريفها،اتجاهتها،أهدافها.....
05.....	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية
06.....	المطلب الثاني : اتجاهات السياسة النقدية
07.....	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.....
14.....	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية
14.....	المطلب الأول : الأدوات غير المباشرة.....
19.....	المطلب الثاني : الأدوات المباشرة
20	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى
21.....	المطلب الرابع: الاختيار بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدي.....
22.....	المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي.....
23.....	المطلب الأول:مخطط للإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية.....
24.....	المطلب الثاني:معايير اختيار الأهداف الوسيطة
26.....	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الإطار النظري لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	
27	مقدمة.....
28.....	المبحث الأول :تحليل الكلاسيك للسياسة النقدية السياسة.....
28.....	المطلب الأول : نظرية كمية النقود
30.....	المطلب الثاني : نظرية الدخل ومعادلة كاميريدج.....
31.....	المطلب الثالث: التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال.....
32.....	المطلب الرابع : تحليل الكلاسيك الجدد للسياسة النقدية.....
35.....	المبحث الثاني : التحليل الكينزي للسياسة النقدية.....
36.....	المطلب الأول : عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكينزي.....

- 41.....المطلب الثاني: دوافع الطلب عند كينز
- 42.....المطلب الثالث: شروط التوازن عند كينز
- 42.....المبحث الثالث: تحليل النقديين لسياسة النقدية
- 43.....المطلب الأول: عرض النقود والطلب عليها في تحليل النقديين
- 44.....المطلب الثاني: مكانة السياسة النقدية في الفكر النقدي
- 45.....المطلب الثالث: السياسة النقدية حسب النظرية الحديثة
- 48..... خلاصة الفصل

الفصل الثالث السياسة النقدية في الجزائر

- 49.....مقدمة
- 50المبحث الأول: حدود السياسة النقدية في الدول النامية
- 50المطلب الأول: عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية
- 51المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية
- 52المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية للنظام المصرفي
- 52المطلب الأول: النظام المصرفي قبل الإصلاحات الإقتصادية
- 55.....المطلب الثاني: النظام المصرفي قانون النقد والقرض
- 64المطلب الثالث: الإصلاحات بعد قانون القرض والنقد
- 70المبحث الثالث: دراسة مدى تحقق أهداف السياسة النقدية
- 70.....المطلب الأول: النمو الإقتصادي
- 71المطلب الثاني: الشغل والبطالة
- 72.....المطلب الثالث: معدلات التضخم
- 73.....خلاصة الفصل
- 74.....الخاتمة العامة
- 77.....قائمة المراجع

العقيدة العلمية

المقدمة العامة

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلاً عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في النظام المصرفي وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟ وما هي مكانتها في الاقتصاد الجزائري خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات التالية :

- ماذا تعني السياسة النقدية ؟ وما هي اتجاهاتها وأهدافها ؟

- ما هي مكانة السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية ؟

- ما هي مجالات الإصلاح الرئيسية اللازمة لقيام إدارة نقدية فعالة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث :

- انطلاقاً من إشكالية البحث يمكن وضع الفرضيات التالية :
- الاعتماد النسبي على السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- إن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في تخفيف حدة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي يجب أن تساندها إصلاحات فعالة ودقيقة في نطاق السياسة النقدية .
- لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية واضحة في الجزائر قبل إصلاح قانون النقد والقرض، والذي سمح باستعمال أدوات جديدة وملائمة للمرحلة الانتقالية.
- يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث :

- محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة .
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (النمو ، التضخم ...) و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

محددات البحث :

- تركز محددات بحثنا على النقاط التالية :
- الدراسة النظرية مدخل للسياسة النقدية.
- يشتمل بحثنا هذا على تحليل السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية .
- سنقتصر في بحثنا هذا على دراسة الإصلاحات النقدية في الجزائر و الدور الفعال للسياسة النقدية الجديدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

منهج البحث :

نظراً لطبيعة الدراسة المتمحورة حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري، ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة وعلى اختبار

الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تعرضنا إلى مدخل للسياسة النقدية وهذا في الفصل الأول، والمنهج التاريخي والتحليلي في الفصل الثاني والثالث بالتطرق للسياسة النقدية في الجزائر.

هيكل البحث :

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة قسمنا موضوع البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث يتناول الفصل الأول مدخل للسياسة النقدية ، ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث يدرس المبحث الأول السياسة النقدية:تعريفها،اتجاهاتها،أهدافها .

والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى أدوات السياسة النقدية، أما المبحث الثالث يتناول استراتيجية البنك المركزي.

الفصل الثاني يتضمن تحليل السياسة النقدية عبر ثلاثة مدارس: الكلاسيكية، الكنزوية، والنقدوية أما الفصل الثالث فيتناول السياسة النقدية في الجزائر الذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث ، فالأول يتضمن حدود السياسة النقدية في الدول النامية ، أما المبحث الثاني يتضمن الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري ، ويعالج المبحث الأخير دراسة مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية.

الفصل الأول

مدخل للسياسة النقدية

مقدمة

المبحث الأول : السياسة النقدية تعريفها، اتجاهاتها، أهدافها

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي

خلاصة

مقدمة:

لقد ظهر الاهتمام جليًا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة مع تطور البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

في هذا السياق السياسة النقدية جزءًا أساسيًا ومهمًا للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

ولذلك سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة مفهومها، كيفية تنفيذها، أدواتها وكيفية تحقيق أهدافها من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول السياسة النقدية تعريفها اتجاهاتها أهدافها واتجاهاتها، أما المبحث الثاني، نتطرق فيه إلى أدوات السياسة النقدية ، وفي المبحث الأخير نتعرض إلى إستراتيجية البنك المركزي.

المبحث الأول: السياسة النقدية تعريفها، اتجاهاتها، وأهدافها.

تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، حماية العملة الوطنية من التدهور وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

توجد عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"⁽¹⁾؛ الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد⁽²⁾.

و حسب تعريف آخر: " عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي "⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات المتخذة، الهيئة المشرفة عن إدارة هذه السياسة، الأهداف المرجو تحقيقها. كما تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من توفر بعض المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل الفترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط

الاقتصادي، والمتمثلة في مايلي⁽⁴⁾:

القطاع الخاص المكون من:

- الحكومة

- قطاع العائلات

(1) محمد مروان السمان وآخرون ، 1998، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص256.

(2) أبو القاسم الطبولي، 1997، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ص120.

(3) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين ، 2000، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص39.

(4) علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عيد الوهاب لطيفة، 1996، " السياسات النقدية في الدول العربية ". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص27.

- القطاع المالي الخاص
- القطاع غير المالي الخاص
- القطاع العام المكون من:
- القطاع المالي العام
- القطاع غير المالي العام
- القطاع الخارجي

فالحكومة تلعب دورا هاما في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب، تتفق، تدعم، تقترض، تقرض، كما تقوم بسن القوانين التشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلي السيولة المحلية (عرض النقود) و على وضع القطاع الخارجي.

كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية من حيث نوع الإنتاج وكمية الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة.

في هذا الإطار يؤدي القطاع الخاصة دورا أساسيا في الاقتصاد من حيث الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي، أما القطاع المالي وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل ، فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.

هذا ويعد القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذاً لتصريف في حين الفائض في عرضها، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات، سوق العمل وسوق المال. ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل يتم تبادلها في جميع الأسواق ، فان السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، تؤثر في كل هذه الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق و ذلك على المستوى الكلي (1).

(1) علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، 1996، ص29.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية:

إنَّ تعدّد السياسة النقدية إلى عدّة إتجاهات من انكماشية إلى توسعية يتوقّف على نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، وعليه فإنّ السياسة النقدية هي⁽¹⁾:

الفرع الأول: السياسة النقدية التوسعية

بموجب هذه السياسة يقوم البنك بزيادة عرض النقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدفع أكبر من الكمية المعروضة من السلع؛ هذا يؤدّي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي يترتّب عند زيادة الإنتاج؛ وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

الفرع الثاني: السياسة النقدية الانكماشية

على خلاف النوع الأول، فإنّ هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد؛ لذلك فإنه يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان؛ وبالتالي كبح التضخم.

الفرع الثالث: السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط

هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على التصدير المواد الأولية على الخارج، وعلى أثر هذه الخصائص فإن البنك المركزي يقوم بزيادة وسائل الدفع، عند بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع استراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بإصابة الأهداف الأولية (التشغيلية) التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية (العامة).

(1) - ماجدة مدوخ، 2003/2002، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر- " رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر- الجزائر، ص 4.
(2) فريدة بخراز يعدل، 2000، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص146.

الفرع الأول: الأهداف الأولية

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها⁽²⁾، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك

واحتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (العامة) مثل الاحتياطات الكلية (الاحتياطات، الاحتياطات غير المقترضة⁽¹⁾ و القاعدة النقدية⁽²⁾)

أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أدونات الخزينة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية⁽³⁾.

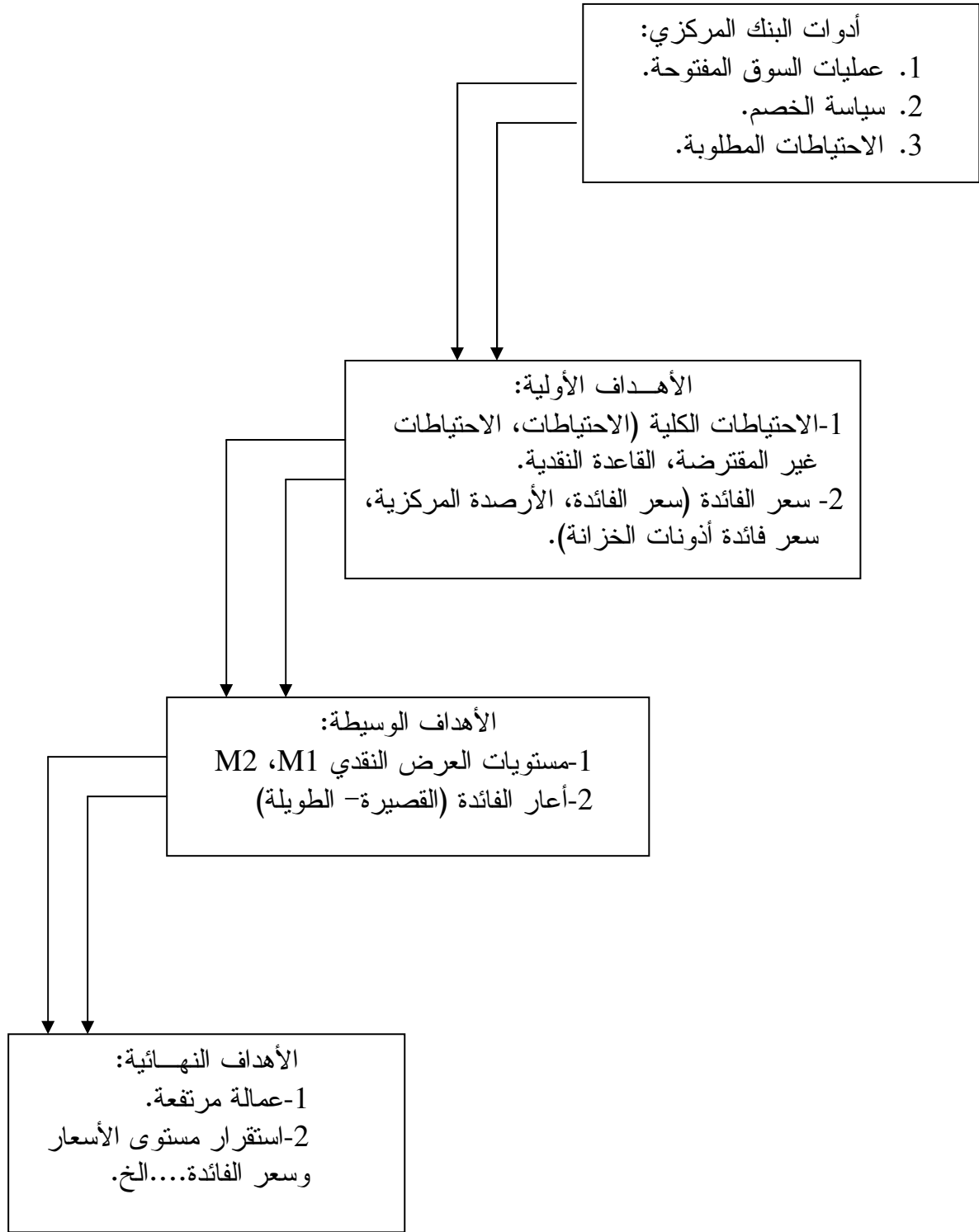
فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأولية يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا بد من انتظار النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار، ويمكن تبيان إستراتيجية البنك المركزي من خلال الشكل التالي:

(1) وهي الاحتياطات الكلية مطروح منها الاحتياطات المقترضة، وهذه الأخيرة عبارة عن كمية القروض المخصصة.

(2) ويطلق عليها أيضاً "النقد قوي الأثر" (BM)، وتتكون من مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي والعملة في خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية، أنظر: - محمود حميدات، 1996، مدخل للتحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص14.

(3): أحمد أبو الفتوح ناقة، 2001، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية. مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ص248.

شكل رقم (1): إستراتيجية البنك المركزي



المصدر: أحمد أبو الفتوح ناقة، 2001، ص.247.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

سميت بالأهداف الوسيطة لأن البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة، وتمتاز الأهداف الوسيطة بالخصائص التالية (1):

- أن تكون سهلة التقييم والقياس
 - أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية
 - أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل
 - أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة، بحيث يمكن أن تؤثر أي منها عليها بسرعة.
- ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد: أسعار الفائدة، المجمعات النقدية والقرض، وسعر الصرف (2)

1/ الأهداف الكمية

وتنقسم إلى هدفين هما:

أ/ مجاميع الكتلة النقدية:

ونقصد بها عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها بـ M وهي عدة أنواع (3):

M_1 ليعبر عن: النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب

M_2 ليعبر عن: M_1 + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود

لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة

M_3 ليعبر عن: M_2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة

المحلية.

وترتبط M_1 ، M_2 ، M_3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطيات المصرفية، وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية

(1) علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، 1996 ، ص39.

(2) فريدة بخراز يعدل، 2000 ، ص363.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، 2003 ، السياسات الاقتصادية- على مستوى الاقتصاد القومي- مجموعة النيل العربية،

مصر، ص95.

هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M_1 إلى M_3 (1).

وتحديد عرض النقود يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن فئة كبيرة من الدول تعتمد على M_2 وتهدف النقود إلى التأثير على الثروة لتخفيض الطلب على السلع والخدمات وتخفيض التوقعات التضخمية.

ب/ القروض: حيث نجد

- القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في القطاع العام والخاص.
- القرض الداخلي الشامل والذي يشمل مختلف التمويلات الداخلية (القروض البنكية وغير البنكية للمقيمين).
- القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد (قرض داخلي شامل وتمويل خارجي) وهذه القروض لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.

2/ معدلات الفائدة

حسب المفهوم الكنزي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثمَّ انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية، إلا أنه وخلال فترة السبعينات، فقدت أسعار الفائدة مكانتها كهدف، وسيط أساسي للسياسة النقدي (2)

3/ سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بتأثير في سعر الصرف، وذلك بتخفيض أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، أي التحسين في ميزان المدفوعات. فعندما تحقق الدولة فائضاً في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية الذي ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية، وهو ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة، وبالتالي تناقص الفائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحقيق حجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على الأوضاع النقدية والقروض الملائمة في ظل اقتصاد

(1) Arnavdde Serviony, Ivaw Zelenko, 1999, Economie financiere, Dunod, Paris, p199.

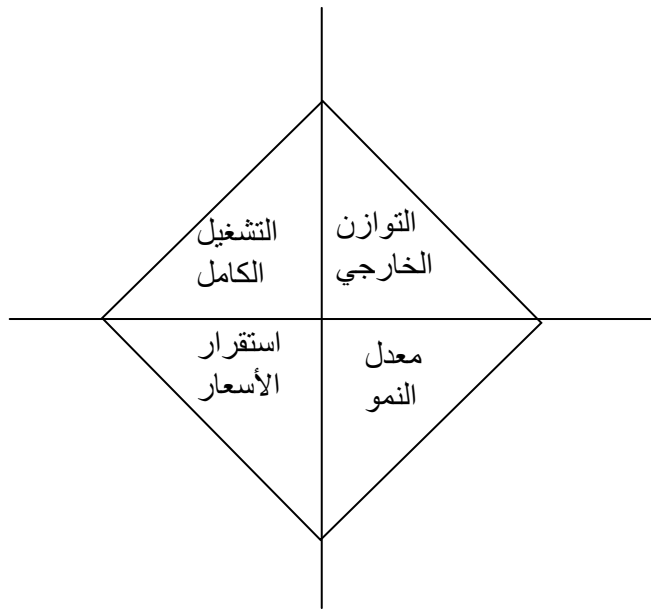
(2) ماجدة مدوخ، 2003/2002، ص10.

سليم، وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، ويمكن المحافظة عليه باستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة (1).

ويمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، مستوى مرتفع للعمالة. فهي تلتقي مع أهداف السياسة الاقتصادية والتي تبحث على ما يسميه الاقتصاديون بـ " المربع السحري"، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): المربع السحري



المصدر: ليلي لكحل، 1999، "السياسة النقدية ومسارها - دراسة حالة الجزائر-". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص34.

من خلال الشكل يظهر أن العمل على الوصول إلى المركز والذي يدل على تحقيق أهداف السياسة المتبعة لا يمكن تصوره بالسهولة المطروحة في الشكل، لأن محاولة تحقيق أحد هذه الأهداف يواجه أخطار الابتعاد عن تحقيق الأهداف الأخرى، وهذا يطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف، وهي عملية تتعلق بجملة من المعطيات حسب الأنظمة الحكومية ونظرتها للأولويات.

هذا وأثبتت السنوات الأخيرة أن أهداف تحقيق التوازن الخارجي واستقرار الأسعار لا يمكنها أن تتحقق دون تنتج عنها آثار على النمو والتشغيل، وبالمقابل فإن صب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية قد يحمل معه ضغوطات تضخمية واختلالات خارجية.

(1) باري سيجل، 1982، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية، ص249.

زيادة التوظف والعمالة يؤدي إلى رفع الأسعار واختلال في ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل ستؤدي إلى زيادة حجم الاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية داخليا، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبي على ميزان المدفوعات (1).

كما أن السياسة التي تهدف إلى الرقابة على التضخم تميل إلى الحد من إمكانية النمو الاقتصادي، وخاصة إذا سادت دورة حادة من التضخم بحيث يقتضي الأمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لاتباع سياسة الانكماش المعتدل (2).

إلا أن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها تختلف من بلد إلى آخرى كما تختلف أيضا تبعا لدرجة التطور الذي بلغته الدولة، فأهداف السياسة النقدية في الدول العربية نجدها تتمثل في:

- تحقيق الاستقرار النقدي
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة
- تشجيع النمو الاقتصادي
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

أما أهداف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية تنحصر في تحقيق استقرار الأسعار وتعظيم العمالة، حيث يدور جدال قائم حول حصر أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار فقط ومن بين الحجج التي يستند إليها الداعون إلى ذلك، أن البنك الاحتياطي الأمريكي لا يستطيع الاهتمام بهدفين في آن واحد.

أما في بريطانيا فتهدف السياسة النقدية إلى المحافظة على سلامة العملة وقيمتها وكذلك المحافظة على استقرار النظام المالي المحلي والدولي، وتأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية.

أما البنك المركزي الألماني فيوجه سياسته إلى تحقيق استقرار الأسعار (3).

(1) عبد المطلب عبد الحميد، 2003، ص 94.

(2) إسماعيل محمد هاشم، 1996، مذكرات في النقود والبنوك. دار النهضة، لبنان، ص 208.

(3) علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، 1996، ص. ص. 34. 35.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم القرض الممنوح، ويوجد نوعان من الأدوات، أدوات مباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض، وأدوات غير مباشرة والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للقروض المتاحة دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير مباشرة في التأثير على كمية القروض المصرفية أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية، وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي: عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصصة، والتغير في متطلبات الاحتياطي التي تؤثر على المضاعف النقدي.

الفرع الأول: سياسة إعادة الخصم

ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأدوات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضاً يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها⁽¹⁾.

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحالي⁽²⁾.

ولا يتم تحديد هذا السعر بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق القروض⁽³⁾.

(1) رشاد العصار، رياض الحلبي، 2000، النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ص153

(2) هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، 2000، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر، الاردن، ص193.

(3) مصطفى رشدي شيحة، 1981، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، ص244.

1- أثر سياسة سعر الخصم:

تحديد سعر الخصم يكون بإرادة البنك المركزي وبفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فعندما يريد البنك المركزي التأثير على حجم القروض (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم حيث أن زيادة سعر إعادة الخصم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم القروض وبالعكس أي أن تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم القروض.

ففي حالة وجود ركود اقتصادي أو وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإن البنك المركزي يقوم بإتباع سياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد أو منع حدوث الركود الاقتصادي وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة القروض مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من أجل إقراضها للأفراد، حيث أن انخفاض سعر الخصم سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض المقدمة إلى الأفراد في هذه الحالة يزيد عرض النقد مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

أما في حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقد وهذا ما يؤدي على تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم (أي اتباع سياسة انكماشية) (1).

2- فعالية سياسة سعر الخصم:

فعالية أداة سعر الخصم لا يمكن أن تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والقروض من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (التمويل الذاتي)، أو حصولها على قروض أجنبية فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم القروض نظراً للزيادة الحاصلة في عرض النقود.

كما أن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح القروض من طرف البنوك التجارية مادام أن أصحاب المشروعات مستعدة للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على القروض بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، نتيجة وجود إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع.

(1) هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، 2000، ص.ص.193.192.

حتى في الفترات التي تشهد انكماشاً والتي يخفض فيها البنك المركزي من سعر الخصم من أجل التوسع في منح القروض فإنه يمكنه أن لا ينجح في ذلك إذا رأى أصحاب المشاريع أن طلب السيولة لا يعود عليهم بعائد كبير.

وعليه يتوقف نجاح سياسة سعر الخصم في التأثير على حجم القروض على عوامل كثيرة أهمها:

- مدى اتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم.

- مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين والتي ترتبط بأوجه الأنشطة الاقتصادية فمثلاً في عمليات المضاربة نجد رجال الأعمال يقترضون ولو بأسعار مرتفعة مما يضعف أهمية سعر الفائدة المدفوعة للحصول على القروض وبالتالي يضعف أثر رفع سعر الخصم في التقليل من القروض.

- مدى اعتماد البنوك الخارجية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية⁽¹⁾.

وبهذا تعد سياسة سعر الخصم وسيلة للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم القروض واتجاهات السوق النقدية وبالرغم من هذا تعتبر أداة ذات فعالية ضعيفة، عندما تكون تغيرات سعر الخصم ضئيلة وبالتالي يكون تأثيرها على قروض البنوك ضعيف أو منعدم عندما لا تكون البنوك التجارية في حاجة إلى الاقتراض أي توفر الأموال لديها.

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشترياً أو بائعاً في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية⁽²⁾، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي تتوفر على أسواق مالية متطورة للغاية والتي تعمل على نطاق واسع، وبالتالي تنشيط عمليات طرح وشراء الأوراق المالية ومن ثمة الحالة الاقتصادية للدولة⁽³⁾.

1- أثر سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على القروض، وتظهر أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطات

(1) كامل البكري وآخرون، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، مصر، ص.210.

(2) نعمة الله نجيب إبراهيم، 2000، أسس علم الاقتصاد. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص.449.

(3) وليام ألكسندر وآخرون، 1996، "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية". مجلة التمويل والتنمية، ص:15.

النقدية للمصارف التجارية وعلى سعر الفائدة في السوق.

أ- كمية الاحتياطي المصرفي:

إن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، مقابل شيك مسحوب عليه يحصل عليه البائع سواء كان البائع فرداً أو مؤسسة أو بنكاً، يؤدي إلى زيارة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وذلك لأن البائع سوف يودع هذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك، وتزداد الشيكات تحت التحصيل، التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي وبالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري⁽¹⁾، في حين تؤدي عملية بيع الأوراق المالية إلى امتصاص هذه الاحتياطات.

ب- **حجم الائتمان وسعر الفائدة:** تؤثر عمليات السوق المفتوحة على حجم القرض بالتوسع والانكماش عن طريق التأثير على عرض النقود، ففي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي بتقييد حجم القروض وامتصاص جزء من النقود المتداولة، فإنه ينزل بائعاً للأوراق المالية والسندات فتتخفض أسعارها مما يؤدي إلى شراء البنوك لهذه السندات وتتحول السيولة النقدية النشطة إلى مجدة مما يؤدي إلى تضيق إمكانية القرض المصرفي وبالتالي يقل النقد المتاح للتداول فترتفع أسعار الفائدة، أما في حالات الانكماش ينزل البنك المركزي إلى السوق مشترياً لهذه الأوراق والسندات فترتفع أسعارها مما يدفع الأفراد والبنوك لبيع ما بحوزتهم من سندات وبالتالي تزايد السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى تزايد إمكانية القرض المصرفي وبالتالي يتوسع حجم النقد المعروض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

2- فعالية عمليات السوق المفتوحة:

إن فعالية ونجاح عمليات السوق المفتوحة تتحقق برغبة البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات من جهة أخرى، إلى عمليات السوق المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صداه لدى المستثمرين حتى في حالة اتباع البنوك التجارية سياسة إقراض سهلة⁽²⁾ والعكس صحيح. ومن هنا يمكن القول بأن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل أن ذلك يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملاً،

(1) محمد مروان السمان وآخرون، 1998، ص. 261.

(2) ضياء مجيد الموسوي، 2002، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص. 268.

متوفراً على كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في هذا السوق⁽¹⁾.

الفرع الثالث: سياسة الاحتياطي الإجباري

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على القروض الذي يؤثر في عرض النقود، وهي تمثل النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية والتي تقتطع ويحتفظ بها لدى البنك المركزي.

وقد كان الغرض في بداية الأمر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه التقنية سنة 1913 لتأمين طلبات السحب من المودعين ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك⁽²⁾.

1- أثر سياسة الاحتياطي الإجباري:

يستخدم البنك المركزي تقنية الاحتياطات الإجبارية في حالتين⁽³⁾:
يقوم البنك المركزي في الحالة الأولى بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها إلى المشروعات وانتعاش حركة النشاط الاقتصادي.
أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم القروض فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي حدوث انكماش في الاقتصاد.

2- فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:

تعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى، حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية سواء الصغيرة أو الكبيرة إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها⁽⁴⁾.

كما أن عملية تغيير معدل الاحتياطي ليست سوى خلق تقلبات موازية في السوق النقدية، فيمكن أن لا يكون لهذه الوسيلة النتيجة المنتظرة، حيث أن البنوك التجارية في البلاد المختلفة عادة ما تحتفظ باحتياطات فائضة كبيرة ومن ثمة فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني ما لم يكن كبيراً جداً، لن يخفض

(1) مصطفى رشدي شبيحة، 1981، ص. 251.

(2) باري سيجل، 1982، ص. 420.

(3) جميل الزيدانين السعودي، 1999، أساسيات في الجهاز المالي- المنظور العلمي- دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ص. 96.97.

(4) هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، 2000، ص. 195.

النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون وبالتالي لن يؤثر في عمليات الأقراس (1) وهو ما يستدعي القول بأن وسيلة الاحتياطي الإجباري يجب استعمالها بجانب وسائل أخرى مكملّة.

ورغم هذا فإن نسبة الاحتياطي القانوني تعد من أنجح أدوات السياسة النقدية في البلدان النامية وخاصة في الوطن العربي نظراً لضيق حجم السوق المالي ما يجعل تأثير معدل إعادة الخصم أو عمليات السوق المفتوحة أقل أثر من تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفاً، وهي مستعملة بكثرة نظراً للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف الموجودة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نجد:

الفرع الأول: سياسة تأثير القروض

وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كالألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى (2). وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح القروض مباشرة.

الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض

وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح القروض، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة القروض لكل القطاعات الاقتصادية، لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات. فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

(1) كامل البكري وآخرون، 2000، ص. 219.

(2) عبد المجيد قدي، 2003، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 80

- إقرار معدل خصم مفضل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

الفرع الثالث: وضع حد أقصى لسعر الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن أن نذكر من بينها:

الفرع الأول: الإقناع الأدبي

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك الموجهة للمضاربة فإذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالاً مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم القروض وتوجيهها⁽²⁾.

الفرع الثاني: الإيداع المسبق للاستيراد

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد، وعلى رفع تكلفة الواردات.

(1) عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، 1999، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية. الدار الجامعية، مصر، ص. 217.

(2) ضياء مجيد الموسوي، 1993، ص. 40.

وحتى وإن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقاً من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تتسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي.

الفرع الثالث: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، لحصول كل فرد على السلع التي يرغبون فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة، والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، ففي حالة الانتعاش فإن البنك المركزي يقوم برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط، أي تقييد القروض وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتسيير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط⁽¹⁾.

المطلب الرابع: الاختيار بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية

في أواخر السبعينات، بدأت البلدان الصناعية تتجه صوب الاعتماد التام على الأدوات غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة، وتسهيلات إعادة الخصم، واشتراطات الاحتياطي، وقد حذوا كثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، فالأدوات غير المباشرة أصبحت أكثر فعالية من الأدوات المباشرة في البيئة الاقتصادية الراهنة التي تزداد انفتاحاً⁽²⁾.

إن للأساليب المباشرة للرقابة على النقد مميزات خاصة فهي سهلة التنفيذ والتفسير، فضلاً عن أن تكاليفها المالية المباشرة منخفضة، وتستعملها خاصة بعض الحكومات لتوجيه القروض نحو أهداف معينة، كما أن لهذه الأساليب المباشرة عيوب أهمها: عدم الإنصاف في توزيع الموارد وتخصيصها غير الكفء، فتعمل سياسة السقوف الائتمانية على حجم توزيع القروض والحد من المنافسة واضعاف الوساطة المالية، بالمقابل فإن الأدوات غير المباشرة تشجع الوساطة المالية عن طريق القطاع المالي الرسمي وتميزها بالمرونة مما تسمح للسلطات النقدية من تنفيذ سياساتها وخاصة ما تتميز به من استجابة سريعة للصدمات والتصحيح المباشر لاختفاء السياسة النقدية، أما الانتقال من استخدام أدوات مباشرة إلى استخدام أدوات غير مباشرة هو عملية لا يمكن تصورها سهلة في الدول المتخلفة مقارنة بالدول المتقدمة التي جرى فيها التحول إلى استعمال أدوات غير مباشرة بصفة

(1) ضياء مجيد الموسوي، 2002، ص.40.
(2) وليام ألكسندر وآخرون، 1996، ص.14.

تدرجيةً وهذا لعدم وجود اختلالات اقتصادية في هذه الدول.

إلا أن تبني أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لا يمكن أن ينجح إذا لم ترافقه إصلاحات

شاملة لكل الاختلالات الاقتصادية وأهم الشروط الواجبة توفرها في عملية الانتقال هي (1):

- عزل السياسة النقدية عن الضغوطات الناتجة عن الاحتياطات المالية للدولة وذلك بتجنب لجوء هذه الأخيرة إلى التمويل النقدي لعجز الميزانية والعمل على دعم استقلالية البنك المركزي

- تقوية الأسواق النقدية و الأسواق فيما بين البنوك و تحقيق التكامل بينها بطريقة أفضل، لأن

الأدوات غير المباشرة تصبح أكثر فعالية إذا ما استجابت أسواق النقد بسرعة لإجراءات البنك

المركزي، وهذا ما يحفز البنك المركزي على تطوير البيئة الأساسية للسوق النقدية - الإطار التنظيمي والقانوني

- إعادة هيكلة النظام البنكي من أجل إنشاء بنوك قوية وتدعيم المنافسة وذلك بتسوية وسائل القروض غير المنتجة والبنوك التي تواجهها صعوبات كما يمكن أن تساهم خصخصة بنوك الدولة في تنفيذ إعادة الهيكلة.

- دعم الوسائل التقنية الواجب توفيرها للبنوك المركزية لتحديد العرض والطلب على النقود وتقدير أثر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على إجمالي القروض والنقد وذلك بتوفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب تخص تطورات القطاع المالي.

وعليه فالاختيار بين أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة يتوقف على الخصائص الاقتصادية للبلاد والتوقيت المناسب للاستخدام هذه الأدوات، ففي حالة الإصلاحات المؤسسية التي لا يحتمل تنفيذها وجه السرعة فإن استخدام الأدوات غير المباشرة قد يكون سابقاً لأوانه، في حين هذه الأخيرة تكون ضرورية عندما تصبح الأدوات المباشرة غير فعالة بسبب تكلفتها الكبيرة، ولهذا ينصح البعض باستعمال الأدوات معاً لأحداث استقرار أكثر في النتائج.

المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي:

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار

مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع التأثير مباشرة على تلك الأهداف بمعنى لا

يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على

الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

(1) وليام ألكسندر وآخرون، 1996، ص. 17.

ومن هنا يتبع البنك المركزي إستراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته، وبين تحقيق أهدافه. فخطة البنك المركزي تسير على النحو التالي:

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الإستهدافات "الأهداف الوسيطة" تلك الأهداف الوسيطة تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار⁽¹⁾.

وحتى إذا ما كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة لإحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أدون الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

يتبع البنك المركزي الإستراتيجية السابقة لأنها تسهل عليه تحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت سياساته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياسته على العمالة ومستوى الأسعار⁽¹⁾.

المطلب الأول: مخطط للإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية

الأهداف العاملة:

1- الاحتياطات الكلية (الاحتياطات، الاحتياطات

الغير المفترضة القاعدة النقدية، الأساس غير المقترض)

2- سعر الفائدة (سعر فائدة الأرصد

المركزية، سعر فائدة أدونات الخزينة)

الأهداف الوسيطة

1- مستويات العرض النقدي m_2, m_1

2- أسعار الفائدة (القصيرة، الطويلة الأجل)

الأهداف النهائية

1- عمالة مرتفعة.

2- استقرار مستوى الأسعار وسعر الفائدة.

(1) بلعروز بن علي، 2008، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، جامعة بن عكنون - الجزائر، ص 117

من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطة لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية، فبعد أن يضع الأدوات الأولية للسياسة النقدية، فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية والذي يمكن أن يسيطر عليه البنك المركزي ويراقبه يستخدم لتحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه.

وبعد ذلك السياسة النقدية تضع اتجاه تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في معدل نمو معين للعرض النقدي. ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطة في مجراها يمكنه إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية.

المطلب الثاني: معايير اختيار الأهداف الوسيطة:

إن المنطق وراء اختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون الهدف الوسيط للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها.

الفرع الأول: القابلية للقياس:

يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضرورياً لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة.

فالبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي. ولكن أيضاً تقاس بيانات سعر الفائدة بدقة أكثر ونادراً ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدرة كبير من المراجعة. فسعر الفائدة يقاس بسرعة وبدقة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الأسمى، ولكنه مقياس رديء للتكلفة الحقيقية للاقتراض والذي يقرر لنا على وجه اليقين ماذا سيحدث للنتائج الوطني، وهذه التكلفة الحقيقية للاقتراض أكثر دقة في القياس بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم المتوقع، ولكن يصعب قياس سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا توجد طريقة لقياس التضخم المتوقع وحيث أن كلا من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية لهم مشاكل قياس، فإنه يصعب تفضيل أحدهم على الآخر كهدف وسيط.

(1) بلعروز بن علي، 2008، ص 118.

الفرع الثاني: القدرة على السيطرة:

يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه، فإن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته(1).

بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي، ورغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملا.

ومن ناحية أخرى يمكن للبنك أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة مباشرة، ولكنه لا يمكن أن يتحكم في العرض النقدي تحكما كاملا، ولهذا فقد تتفوق سيطرة البنك المركزي على سعر الفائدة على سيطرته على العرض النقدي وفقا لمعيار القدرة على السيطرة(1)، ولكن رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأن البنك المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم ولهذا ومرة أخرى لا يمكن وضع حد فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.

الفرع الثالث: القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي

إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني.

(1) بلعوز بن علي، 2008، ص119

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فنطرقنا إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تواجه صعوبات كبرى في اتخاذها وتحقيقها وهذا لارتباطها الوثيق مع أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى، وتعرفنا على الأهداف العامة (النهائية) لبعض الدول، كالدول العربية والمتقدمة والتي تستخدم لبلوغها أهداف وسيطة وأولية كمؤشرات اقتصادية تؤثر عليها.

وباعتبار السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة، فإنها تملك تحت تصرفها عدة آليات، يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات واختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية، فمنها ما يسمى بالأدوات غير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم حيث تعرضنا إلى عمل كل آلية ومدى فعليتها.

إضافة إلى هذا رأينا الأدوات المباشرة والتي تمثلت في: تأثير القروض وانتقاؤها، وضع حد أقصى لسعر الفائدة، حيث رأينا تأثير هذه الأدوات على سيولة البنوك التجارية في فترات التضخم والكساد وكيفية عملها في توجيه القروض الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية المرغوب فيها. كما تطرقنا إلى إمكانية استعمال السلطة النقدية لوسائل أخرى تستحدثها لتساعدها على وضع سياستها (الإقناع الأدبي، الإيداع المسبق للاستيراد، الرقابة على شروط البيع).

وقمنا بدراسة مقارنة بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة في إطار الاختيار بينهما، وتوصلنا إلى أن التحول من استخدام الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة خاصة في الدول المتخلفة يتطلب عدة شروط وأهمها ضرورة الإصلاح الشامل ومعالجة الاختلالات الكبرى التي تعرفها هذه الدول.

الفصل الثاني

الإطار النظري لفعالية السياسة النقدية
في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

مقدمة

المبحث الأول : التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية

المبحث الثاني : التحليل الكينزي للسياسة النقدية

المبحث الثالث : تحليل النقديين للسياسة النقدية

خلاصة

مقدمة:

ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين، قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظى باهتمام جيد من السلطة الاقتصادية والنقدية، وتتمتع بأهمية كبيرة ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى، ووقوع الكساد واستمراره لعدة سنوات، وفشل السياسة النقدية في منع استمراره، قد زعزع وبشدة الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية.

بعد هذا تحول الاعتقاد لدى الاقتصاديين من السياسة النقدية إلى السياسة المالية، حيث رأى الاقتصادي كينز، أن الأمر يتطلب تدخل الدولة بإنفاق استثماري ضخم، للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد الاهتمام والاعتقاد بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالسياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار في الاقتصاد القومي.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول ندرس التحليل الكلاسيكي للسياسة النقدية أما المبحث الثاني نتطرق إلى التحليل الكينزي للسياسة النقدية أما المبحث الثالث نتعرض إلى التحليل النقدي .

المبحث الأول: السياسة النقدية عند المدرسة الكلاسيكية:

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية⁽¹⁾:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي ولكن تبنى قراراتهم على أساس معدل الأجر النقدي ولكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة)

المطلب الأول: نظرية كمية النقود (أرفينج فيشر Irving fisher)

قامت هذه النظريات على بعض الفروض، من أهمها⁽²⁾:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبدلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل

(1) أحمد أبو الفتوح علي الناقية، 2001، ص ص: 349-350.

(2) إسماعيل محمد هاشم، 2005، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، ص: 126.

ضياء مجيد الموسوي، 1993، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ص ص: 81-84.

الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) .
مضمون النظرية:

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسباً عكسياً، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:

$$MV = PT$$

M : كمية النقود المتداولة وتشتمل النقود الورقية والنقود المساعدة والودائع الجارية.
V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).
P : المستوى العام للأسعار .
T : حجم المبادلات.

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضاً، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$PT = MV + M'V'$$

M : النقود القانونية.

V : سرعة تداولها.

M' : النقود المصرفية.

V' : سرعة تداولها.

والهدف من الفصل بين M و M' حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات وغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد⁽¹⁾ .

إن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها⁽²⁾:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.

(1) أحمد أبو الفتوح علي الناقه، 2001، ص: 357.

(2) إسماعيل محمد هاشم، 2005، ص: 129-131.

- عادل أحمد حشيش، 1999، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، ص: 90-91.

- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.
 - افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفضائل موسم زراعي.
 - الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى.
- رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، وكمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

المطلب الثاني: نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، وأعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخل وأن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.

وترتبط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

وقد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية كامبريدج.

معادلة كامبريدج: يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يتركز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وصيغت المعادلة من الشكل⁽¹⁾ :

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حجر الزاوية في معادلة مارشال، ومع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K وبما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن K هو مقلوب Y ، فيسكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام

(1) ضياء مجيد الموسوي ، 1993، ص: 81-98.

للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل ومعدلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد.

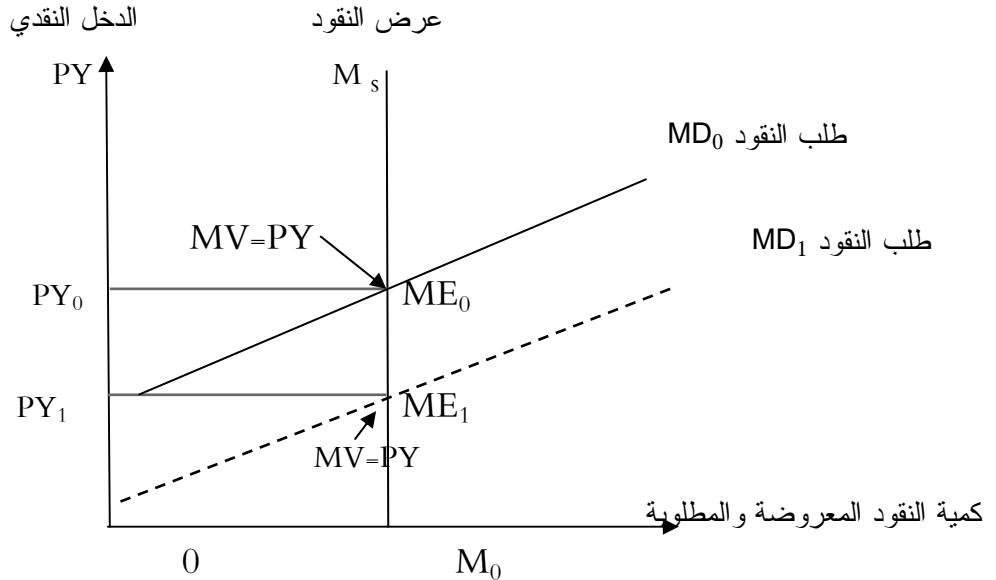
المطلب الثالث: التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال

بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $MV = PT$ ، باعتبار الاقتصاد دوما في حالة توازن، ويمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود، وعليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن ثم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سويقيا وذاتيا. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

ولكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهومه المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط.

وبالنسبة لمعادلة مارشال "معادلة الأرصدة النقدية" فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة.

الشكل (3) التالي يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.



المصدر: عبد الحميد الغزالي، سنة 1987، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، ص: 235.

وتبين النقطة ME_0 نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية ، وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي K ، فإن تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود ، فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

المطلب الرابع : تحليل الكلاسيك الجدد للسياسة النقدية

المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC) *La nouvelle école classique* هي عبارة عن تيار جديد يستمد أصوله من التحليل الكينزي، ولقد جاءت هذه المدرسة بفكرة التوقعات العقلانية (*Les anticipations rationnelles*)، التي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تؤثر لها على دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصيرة، كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من أتى بتحليل مصداقية السياسة النقدية⁽¹⁾.

ومن أهم أفكارها ومبادئها نجد :

النقود محايدة، فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي

- العون الرشيد لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته
- كما أخذ الكلاسيك الجدد في الحسبان الفرضيات النقدية (الأسعار المرنة، البطالة الطبيعية)
- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة (في حين يعتقد النقديون وجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير)⁽²⁾
- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية⁽³⁾.

الفرع الأول : مصداقية السياسة النقدية

يقصد بها تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الاقتصاديين و السلطات النقدية، أي مدى التعاون بين العملاء و القائمون على هذه السياسة⁽⁴⁾.

(1) Françoise Renversez, 1995, *Eléments d' analyse monétaire*. Editions Dalloz, Paris, p.149.

(2) مايكل ابدجمان، 1999، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة - ترجمة ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، ص.339.

(3) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، 1999، الاقتصاد الكلي- الاختيار العام والخاص - ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية ، ص.465.

(4) Michel Dévoluy, 1993, *Théorie Macroéconomique fondement et controverses*. Masson Editeur, Paris, p.200.

فمن واجب السلطات النقدية أن توفر للعملاء معلومات واقعية على حالة الاقتصاد وخاصة المعلومات الخاصة بمعدل التضخم، وعليه فإن مصداقية السياسة الاقتصادية تتوقف على شروط يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- **الشروط التقنية** : وهي درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الاهتمام على نوع من الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار .

2- **الشروط الإدارية**: وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق اقتصادي معين .

3- **الشروط الإستراتيجية**: يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسات العملاء الاقتصاديين الخواص ومراكز القرار السياسي .

الفرع الثاني: نظرية التوقعات العقلانية

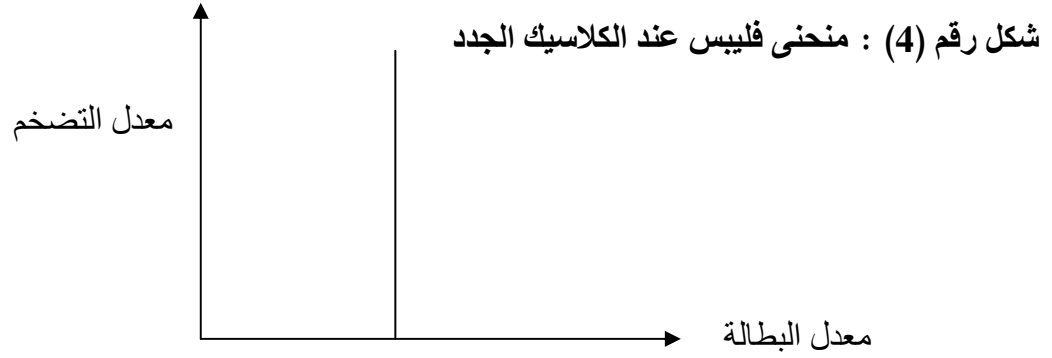
يرجع فضل صياغة مفهوم التوقعات العقلانية إلى الاقتصادي الأمريكي " جون موث" (J.Muth) سنة 1961، والذي قام بدراسة وتحليل السلوك العقلاني⁽¹⁾، كما طورها كل من لوكاس (Lucas)، سارج (Sargent)، ولاس (wallace) عام 1972، ولقد تجاوزت نظرية التوقعات العقلانية، نظرية " التوقعات المرتبطة بالماضي "

(Les anticipations adaptations) التي كان تصحيح أخطاء التوقع فيها تدريجياً نظراً لاعتماد العون الاقتصادي على معلومات سابقة، بينما ترى نظرية التوقعات العقلانية أن الأعوان يتوقعون بصفة صحيحة كل التغيرات وكل آثار قرارات السياسة الاقتصادية، حيث يدمجون في توقعاتهم الخاصة بالتضخم مثلاً تصرفات السلطات السياسة، ولقد برهنت نظرية التوقعات العقلانية عن قصور نظرية "التوقعات المرتبطة بالماضي"، فهي تمكن من الحصول على معدلات تضخم صحيحة بسبب توفر الأعوان على كل المعلومات السابقة والمعلومات الحالية الخاصة والمتعلقة بالاقتصاد وبهيكله، وتنص النظرية على أن السعر المتوقع لأية فترة هو عبارة عن توقع للسعر معتمداً على كل المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع، والفرق بين مستوى الأسعار الحقيقي (أو الفعلي) ومستوى الأسعار المتوقع هو الخطأ العشوائي الذي يكون توقعه المتوسط معدوماً⁽²⁾.

ترى نظرية التوقعات العقلانية أنه لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الفترة القصيرة، وبهذا يكون منحني فليبس عمودياً (رأسياً) في الفترة القصيرة والطويلة، ومنه توصلت إلى نتيجة جذرية تتمثل في أن سياستي التعديل الظرفي النقدية والمالية ليستا كاملتي الفعالية.

(1) Françoise Renversez, 1995 Op.cit, p.150.

(2) حسينة شملول، 2001، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر - " رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص.64.



المصدر: فريد بن طالبي، 2002، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة الجزائر-". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص.39.

ويؤكد الكلاسيك الجدد على عدم وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة حجتهم في ذلك أنه: بافتراض تطبيق السياسة النقدية توسعية بزيادة عرض النقود التي تشير إلى معدل تضخم مرتفع، ووفقاً لنظرية التوقعات العقلانية فإن الأفراد يتخذون خطوات فورية للتكيف مع الإستراتيجية، فالأجور والأسعار تزداد تاركةً الأجور الحقيقية، وبالتالي معدل البطالة لن يتغير بالرغم من زيادة معدل التضخم⁽¹⁾.

ويعتبر الكلاسيك الجدد أن المفاضلة بين البطالة والتضخم هي سوء فهم أو خلط بين مفهوم الأسعار النسبية والمستوى العام للأسعار، فالأسعار النسبية هي التي تؤثر على الدخل والتوظيف، فعند زيادة العرض النقدي مثلاً بمقدار معين يكون ارتفاع الأسعار أكبر، ويبرر الأفراد ذلك إلى حدوث خطأ في توقع معدل نمو النقود أو حدوث تغير في الطلب في السوق يؤدي إلى زيادة الأسعار النسبية.

الفرع الثالث : السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد

يكن تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فهذه الأخيرة لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) وليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ، فوفقاً لنظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة ودون تكاليف شرط أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها، إذا توقع الأعوان لجوء السلطات النقدية إلى سياسة إنعاش في حالة كساد فإنهم يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار (تضخم) أي بسبب نمو الكتلة النقدية، لذلك تقوم المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج ويسرع الأفراد في مشترياتهم ويطلب العمال رفع أجورهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية وتؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، فإذا قامت السلطات النقدية بالجوء إلى سياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فإنها تؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم⁽²⁾.

وينص اقتراح " Sargent - Lucas " وهما من أبرز أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أن:

(1) مايكل ايدجمان، 1999، مرجع سابق، ص. 339

(2) حسينة شملول، 2001، مرجع سابق، ص.65.

أية سياسة حكومية للاستقرار يتم تقديرها مسبقاً تقديراً كاملاً ، ليس فيها أي أثر نافع على مستوى التشغيل والإنتاج، وعليه فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون ثابتة وتتخذ وجهة يعرفها الجميع (1).

وبصفة عامة يوصى كل من Lucas و Sargent بإتباع سياسة نقدية مع تبني قاعدة إصدار محكمة للكتلة النقدية لتفادي كل تغيير عشوائي لهذه الأخيرة، أي أن الأثر النقدي ينحصر في المحافظة على استقرار الأسعار.

فنظريات التوقعات العقلانية تجعل السياسة النقدية وحتى الميزانية غير فعالة لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل نظراً لعقلانية توقعات الأعوان اعتماداً على المعلومات كلها السابقة و الحالية.

المبحث الثاني : التحليل الكينزي للسياسة النقدية

عرضنا فيما سبق إجمالاً لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبيننا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حياد النقود". وأن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظراً لأن كل ادخار يتحول حتماً إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة 1989 ، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلاً من اقتصر مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال، والذي هو " جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن" (2)، ويكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي تحدد مستويات التشغيل والإنتاج والدخل بوصفها متغيرات تابعة، سبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وبذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة وأساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

الفرضيات الأساسية: يبني كينز نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون سامي للأسواق، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.

(1) ليلي لكحل، 1999 مرجع سابق، ص: 88.
(2) إسماعيل محمد هاشم، 2005، مرجع سابق، ص: 148.

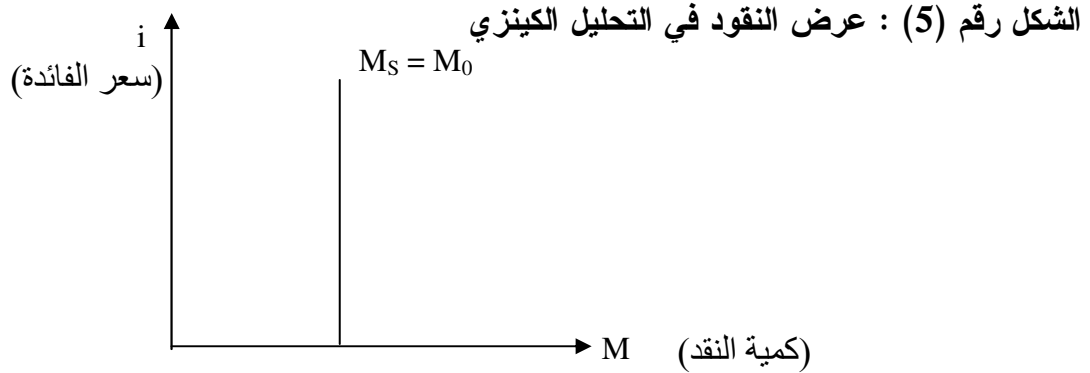
- تعثر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإختلالات.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد.
- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

المطلب الأول : عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكينزي

الفرع الأول: عرض النقود

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولاً عاماً من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية⁽¹⁾.

ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيراً خارجياً مستقلاً يتم تحديده من طرف السلطات النقدية، صيغته $M_0 = M_s$ وشكله كالتالي :



المصدر: عمر صخري، 1994، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.211

الفرع الثاني: الطلب على النقود

لقد تتلمذ كينز على يد أستاذه ألفرد مارشال، وعلى هذا يعتبر من غير المدهش أن تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الجاهزة إلا أنه قام بتطويرها

(1) محمد الشريف إلمان، 1994، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برني، الجزائر، ص:231.

لتشمل متغيرات أخرى، فالطلب على النقود في النظرية الكينزية هو الرغبة في السيولة وتفضيلها ويطلب لأغراض ثلاثة هي : المعاملات والاحتياط والمضاربة.

1- دافع المعاملات :

يتمثل في احتفاظ الأفراد بجزء من نقودهم في شكل سائل أو أصول مرتفعة السيولة لمواجهة الحاجيات اليومية وبالنسبة للمشروعات لمواجهة نفقات الإنتاج الجارية كسواء المواد الأولية وتسديد الأجور، وتنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية سائلة عن سبب وجود فترة فاصلة بين استلام الدخل وعمليات إنفاقه، والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل صيغتها:

$$M_T = L_T(y)$$

2- دافع الاحتياط :

يعني أن النقود تطلب لغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد ولمواجهة التغيرات في برامج المشتريات بالنسبة للمشروعات، وهذا الطلب هو أيضاً دالة طردية في الدخل أي:

$$M_p = L_p(y)$$

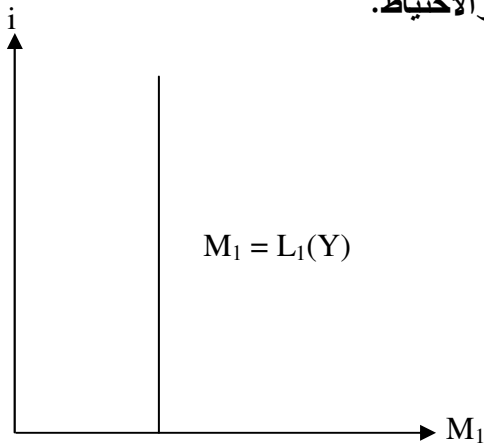
وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل صيغتها:

$$M_1 = L_1(y)$$

حيث : $M_p + M_T = M_1$ وهي تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط .

واعتبر كينز أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط كلاهما للمعاملات العاجلة والأجلة ولا يتعلقان بأسعار الفائدة، أي أن هذا الطلب عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (6) : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.



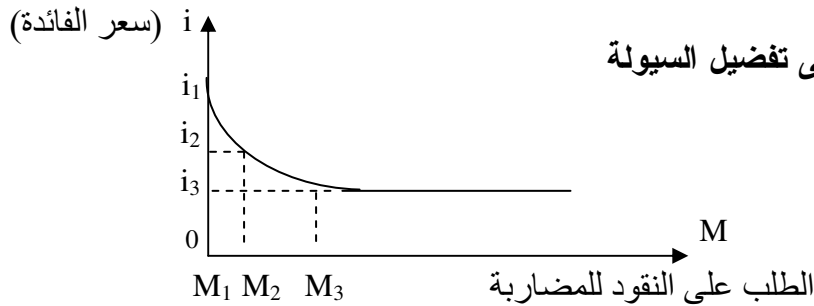
3- دافع المضاربة:

هذا الطلب أغفله النظرية الكلاسيكية لاعتبارها أن المستهلك يتميز بالرشادة الاقتصادية ولا يعقل أن يجمد جزء من نقوده دون أن يستفيد من أسعار الفائدة، بينما كينز يعتبر أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود مخزناً للقيمة بحيث يجمد النقد ويكتنز ويعطل عن الاستثمار والإنفاق على أمل تحقيق أرباح كبيرة عن طريق الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية. فالمضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضاربة على التنبؤ بأحوال البورصة⁽¹⁾، فلو توقع المضارب ارتفاع في سعر الفائدة في المستقبل فإنه يؤجل شراءه للسندات ويحتفظ بنقوده سائلة أي يزيد تفضيله النقدي، وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحاً عندما يبيعها بأسعار مرتفعة عند انخفاض سعر الفائدة، فأسعار السندات تتغير في اتجاه معاكس لتغير أسعار الفائدة.

وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة، (شكل

رقم (7) وتأخذ دالة هذا الطلب الصيغة التالية:

$$M_s = M_2 = L_2 (i)$$



الشكل رقم (7) : منحنى تفضيل السيولة

المصدر : عطون مروان، 1989، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر، ص:141.

- يتضح لنا من الشكل (7) أنه عند الحد الأقصى لسعر الفائدة i_1 تصل أسعار السندات في السوق إلى أدنى حد لها، وسيتوقع المضاربون أن تبدأ أسعار السندات بالارتفاع مرة أخرى بمجرد حدوث انخفاض في سعر الفائدة، لذلك فإنهم يقومون بشراء السندات لكي يحققوا أرباحاً كبيرة عند بيعها في حال ارتفاع أسعارها، وبذلك لن يحتفظ الأفراد بكميات كبيرة من النقود، وعندما يرتفع سعر الفائدة أكثر من i_1 ، فإن الأعوان الاقتصاديين يستثمرون كل أموالهم في صورة سندات فيكون المنحنى غير مرن، معبراً عنه بخط عمودي منطبق على المحور الرأسي (io) وحسب تحليل كينز فإن تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم بشكل نقدي سوف يزداد كلما انخفض

(1) ضياء مجيد الموسوي، 1992، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي، ص.251.

سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 أي كلما ارتفعت أسعار السندات في السوق، وعلى هذا الأساس فإن الطلب على النقود لغرض المضاربة يبدأ من الصفر حين يكون سعر الفائدة قد وصل إلى أقصاه i_1 ثم يزداد تدريجياً كلما انخفض سعر الفائدة وارتفعت الأسعار الجارية للسندات.

- يزداد تفضيل السيولة كلما اقترب سعر الفائدة من الحد الأدنى له أي i_1 ، عند هذا الحد يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لا نهائي المرونة، ولا تتناقص الدالة بعد هذا الحد من i ويرجع الفضل لكينز الذي أشار إلى وضع مصيدة السيولة في وقت الكساد حيث وصل المعدل الأدنى للفائدة بحوالي 2 % في تلك الفترة (الثلاثينات).

فلو أرادت السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية معينة لانعاش الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الاستثمار فزادت في عرض النقود، فإن مصير هذه السياسة في التأثير على سعر الفائدة المنخفض هو الفشل لأن الافراد يطلبون كل زيادة في كمية النقود للاحتفاظ بها في صورة سائلة، وهو ما يعبر عنه بالقول " السقوط في مصيدة السيولة " (1) .

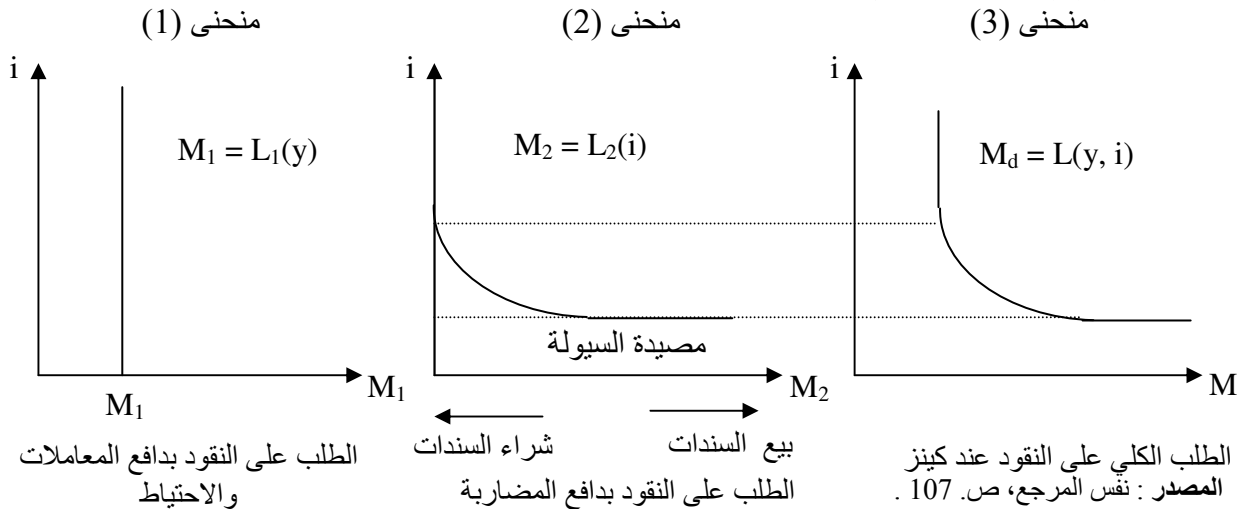
الطلب الكلي على النقود عند كينز :

يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة وبدافع المعاملات والاحتياط وعليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ودالة الطلب على النقود بدافع المضاربة وتويطلق عليها دالة التفضيل النقدي

$$M_d = L(Y, i) = L_1(Y) + L_2(i)$$

ويمكن تمثيلها بيانياً كالتالي :

الشكل رقم (8) : الطلب الكلي على النقود عند كينز.



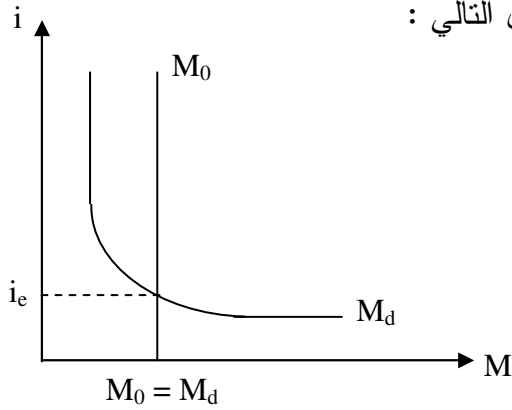
(1) سهير محمود معتوق، 1988، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي. الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص. 104.

3- توازن سوق النقد واشتقاق منحنى " LM " :

يتم التوازن النقدي عندما يتساوى الطلب على النقود بعرضه أي أن : $M_S = M_d$ ، بمعنى :

$M_0 = L_1(Y) + L_2(i)$ ، ويمكن التعبير عن هذا بالشكل التالي :

الشكل رقم (9) : التوازن في سوق النقود

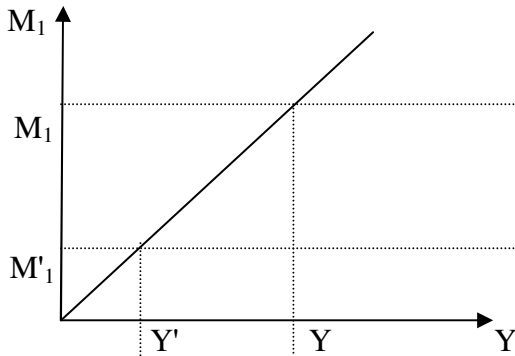


المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، 1992 ، ص.269.

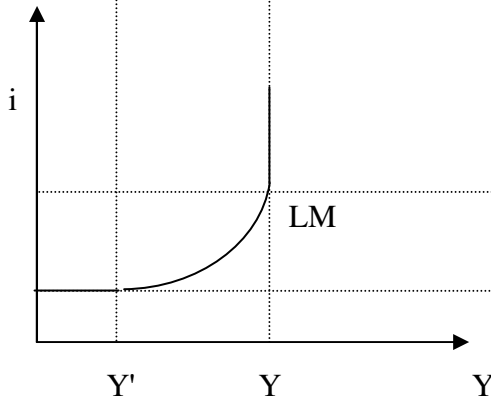
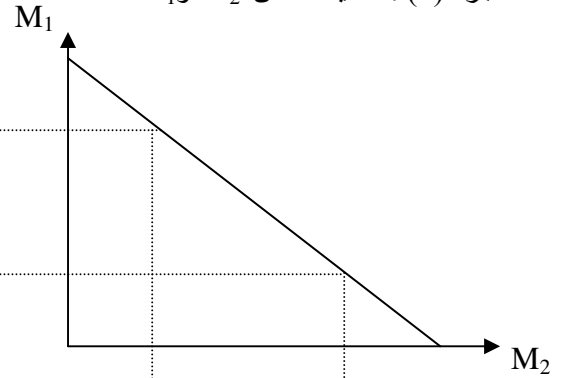
هذا التوازن في سوق النقود يعبر عنه بمنحنى " LM " والذي وضعه العالم هيكس سنة 1937

وهو عبارة عن التوليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) والتي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها، ويكون اشتقاقه بيانيا كما يلي :

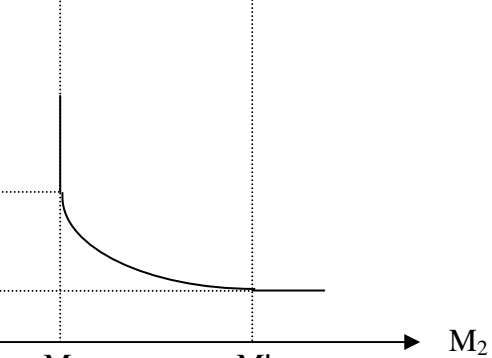
جزء (3) : منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات



الشكل رقم (10) : اشتقاق منحنى " LM " جزء (2) : تحديد كل من M_1 و M_2



جزء (4) : منحنى " LM "



جزء (1) : منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة

المصدر : عمر صخري ، 1994 ، ص. 242.

يُحدد حجم النقد المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة في الجزء (1) من الشكل البياني (10)، فإن ما تبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والاحتياط كما هو موضح في الجزء (2). وإذا ما تم تحديد حجم الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط يتحدد الدخل الوطني المناظر لذلك الحجم من النقد كما هو موضح في الجزء (3)، وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقد (شكل (10)، جزء (4)، وهكذا نحصل على نقاط توازن أخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة، تشكل هذه النقاط ما يسمى بمنحنى التوازن النقدي LM.

المطلب الثاني: دوافع الطلب عند كينز

أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية⁽¹⁾. يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_s = M_0$ ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للدخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، ويترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأي ثمن آخر تتحدد بغرض وطلب النقود⁽²⁾.

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وأن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي.

ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل وينخفض مع انخفاضه، ويبحث تحليل كينز أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغيير عرض النقد - أي أثر السياسة النقدية - على المتغيرات الاقتصادية.

فتبين أنه عند زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستمرار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى وذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

ويمكن تلخيص النظرية الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يحقق عندها التوازن النقدي،

(1)Michelle de morgues 1993, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris , 9Ed .p :363-366.

(2)إسماعيل محمد هاشم، 2005، ص:163.

حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، وهو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، و أن التعادل بين الادخار والاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، وهو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار والاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة.⁽¹⁾ وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، وتتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحني تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحني تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغيير في عرض النقود. فتكون السياسة غير فعالة في حالة إذا كان التغيير في معدل الفائدة أقل من التغيير في كمية النقد، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أن أي تغيير في معدل الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

المطلب الثالث: شروط التوازن عند كينز

وبالتالي فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين التفضيل النقدي و شرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار، وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما:

- التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة.
- التعادل بين الادخار والاستثمار.

ونظرا فإن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير. ونظرا لأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتا حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

المبحث الثالث: تحليل النقديين لسياسة النقدية

ظهر التيار النقدي في الخمسينيات، وبرزت أعمال النقديين وعلى رأسهم " ملتون فريدمان" في نهاية الستينات وبداية السبعينات، فلقد أعادوا صياغة النظرية الكمية التقليدية للنقود في صورة حديثة أطلقها عليها " النظرية الكمية الجديدة " والتي ظهرت بعد عجز الفكر الكينزي على معالجة أزمة الركود التضخمي.

(1) سهير محمود معنوق، 1988، ص:45.

ويرى فريدمان في تحليله النقدي أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، ويرى أيضاً أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة⁽¹⁾، وبذلك يتبنى النقديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

وينطلق هذا الفكر الحديث من:

- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصر دور النشاط الحكومي.
- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود.
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي.
- وجود معدل بطالة طبيعي.
- السبب الرئيسي للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد.
- النقود تمارس أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير.
- أحسن سياسة اقتصادية تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم.

المطلب الأول: عرض النقود والطلب عليها في تحليل النقديين

الفرع الأول: عرض النقود

يعتبر فريدمان أن عرض النقود ليس له أي أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي وإنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل.

حسب فريدمان فإن عرض النقود متغير خارجي مستقلاً عن الطلب عليه، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي الذي يتحكم كلياً في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الاحتياطي الإجباري،

(1) أحمد زهير شامية، 1993، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، الأردن، ص. 217.

وليكون ذلك التدخل فعالا لا بد أن يكون عرض النقود متغيرا مستقلا عن الطلب على النقود أي أنه لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين.

الفرع الثاني: الطلب على النقود

يخضع الطلب على النقود لدالة مستقرة في الأجل الطويل لأنه يرتبط بالثروة ويعبر عن هذه الخاصية بفضل الدخل الدائم⁽¹⁾ والذي يتحدد بعدة عوامل منها: المهنة، المهارة الشخصية، توقعات المستقبل، كما أنه يرتبط بالثروة من خلال سعر الفائدة وفقا للعلاقة التالية⁽²⁾:

$$W = Y/i$$

حيث: W: الثروة، i: سعر الفائدة، Y: الدخل الدائم.

المطلب الثاني: مكانة السياسة النقدية في الفكر النقدي:

يقول فريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج ، ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة، فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة و حدوث التضخم، بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط) لذلك يكون من غير الملائم

استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة لأن كل محاولة لذلك لن تتجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنما تؤدي فقط إلى زيادة معدل التضخم.

ودور السياسة النقدية عند فريدمان يتمثل في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي، لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل تغير للكتلة النقدية يكون بالتقريب مساويا لمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها)، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽³⁾.

(1) الدخل الدائم = الدخل الجاري مضاف إليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل

(2) شامية أحمد زهير، 1993، مرجع سابق، ص.220.

(3) حسينة شملول، 2001، مرجع سابق، ص.62.

وخلص القول، أن النقديين يؤمنون بأهمية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، وبأن المتغير الحاسم لهذه السياسة هو كمية النقود، وبالتالي يقرون بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمشكل الوحيد الذي يحد من فعاليتها يتمثل في وجود. تأخر وتباطؤ⁽¹⁾ في عمل السياسة النقدية مما يجعل من الممكن حدوث تأثير عكس الاتجاه المطلوب

المطلب الثالث: السياسة النقدية حسب النظرية الحديثة

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان" ، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكيانات الاقتصادية السابقة له، وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي⁽²⁾ :

- تعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود. ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض التالية:

(1) وهو نوعان: 1/ التباطؤ الزمني للتشخيص: وهو الوقت الذي يستغرق لتشخيص الوضع الاقتصادي قبل اتخاذ أي إجراء. 2/ التباطؤ الزمني للنتائج: وهو الوقت الذي يفصل بين اتخاذ إجراء ما وأثر هذا الإجراء على النشاط الاقتصادي

(2) جودة عبد الخالق، كريمة كريم، 1992، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 256-257

الفرع الأول: جانب العرض

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة⁽¹⁾.

ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد.

الفرع الثاني: جانب الطلب

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي الاعتبارات التالية⁽²⁾:

- الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. وهي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.
 - الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة- تكلفة الفرصة البديلة-
 - الأذواق: وهو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.
- وانطلاقاً من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا وهو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفصل استخدام فكرة الدخل الدائم، ويأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

(1) عادل أحمد حشيش، 1999، ص: 119.

(2) إسماعيل محمد هاشم، 2005، ص: 189.

- ويدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة :
- عائد النقود الحقيقي والمتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.
 - عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة والتي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (الآلات) وعائد رأس المال البشري.
 - العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، والعادات السائدة في وقت معين.
 - التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر ويتطور عبر الزمن، وفقاً للظروف والأحوال الاقتصادية. وتتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلاً) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثروتهم في شكل نقدي بدلاً من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.

وصيغة دالة الطلب على النقود هي⁽¹⁾ :

$$M = f (Y, P, r_b, r_a, 1/p, \partial p/\partial t, h, U)$$

حيث أن:

M: هي الطلب على النقود.

P : هو المستوى العام للأسعار ويعبر عن العائد الحقيقي للنقود، أو بشكل آخر عن نسبة

مبادلة النقود للسلع والخدمات لان الفائدة الفعلية للنقود هي توفير الراحة والأمن.

r_b : عائد الأصول النقدية (السندات)، ويتمثل في سعر الفائدة السنوي.

r_a : عائد الأصول المالية (الأسهم) ، ويتمثل في الأرباح السنوية.

Y: يعبر عن الدخل الدائم أو الثروة الحقيقية، كما يدعى أيضاً العائد الكلي على جميع أنواع

الثروة.

U: يشير إلى المتغيرات التي تؤثر على التفضيلات الأفراد.

h: مؤشر معين يمثل نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري، أو العلاقة بين

الدخل الذي مصدره العمل والدخل الذي مصدره طبيعي، ويتم اللجوء إلى هذا نظراً لصعوبة تقدير

عائد رأس المال الإنساني نقداً و بأسعار السوق

$1/p \cdot \partial p/\partial t$: عائد السلع المادية (أو رأس المال العيني) ، ويجسد عن طريق تحديد معادلات

الاستهلاكات، أي تقدير أثمانها وتغيرات هذه الأثمان من خلال الزمن بالنسبة لمدة استخدامها، وهو

معدل التضخم.

ويمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

وما يلاحظ أن الدخل الدائم الذي تكلم عنه فريدمان ما هو سوى العوائد التي تحققها الأصول المختلفة المكونة للثروة، وأغلب هذه العوائد تتوقف عن سعر الفائدة، لكن فريدمان يرى أن هذا الأخير لا يلعب الدور الأساسي في تحديد الطلب ولذلك يبعده من معادلة الطلب على النقود، من هنا نستنتج أن الطلب على النقود عند فريدمان ليس مرناً بالنسبة لسعر الفائدة عكس ما يراه كينز بينما يعتبر دالة في الدخل الدائم⁽¹⁾.

(1) ضياء مجيد الموسوي، 1993، ص:142.

خلاصة الفصل :

تعكس النظريات الاقتصادية المختلفة، التطورات التي حدثت في الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، لذلك فإنها لا تمثل مجرد اتجاهات فكرية، وإنما هي محاولات نظرية لتفسير الأحداث الاقتصادية والأزمات التي واجهتها تلك الاقتصاديات، ومعالجتها لتلك الأزمات والمشاكل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فقط ، التي لها خصائص معينة تختلف كثيراً عن الدول النامية، وهذا ما يجعل من أثر العلاج ضعيف على هذه المجتمعات المتخلفة.

كما أن المدارس الاقتصادية اختلفت في تحديد درجة فعالية السياسة النقدية حسب ظروف كل واحدة إلا أن النتيجة الأخيرة المتوصل إليها هي دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ككل، ولتطبيق هذه السياسة وضمان نجاحها لا بد من تحديد أهداف لها أولاً ووسائل تسهل تأثيرها في ظروف معينة.

الفصل الثالث

السياسة النقدية في الجزائر

مقدمة

المبحث الأول: حدود السياسة النقدية في الدول النامية .

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي
الجزائري .

المبحث الثالث: دراسة مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية .

خلاصة

مقدمة:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي ، ولا سيما الجهاز المصرفي بما أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني فهو يدفع بعجلة النمو نحو التقدم ، فرف هذا القطاع عدة إصلاحات بهدف تحسينه و تماشيه مع أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية آخر إصلاح عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض الذي كان البنك المركزي الجزائري أول من استفادة منه ، حيث منحه هذا القانون استقلاليتة ، فصار يهدف أساساً بعد استرجاع مكانته الحقيقية إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرار الأسعار ، كما عرفت الكتلة النقدية من مكوناتها ومقابلاتها تطوراً ملحوظاً حسب مكانة ودور كل واحدة منها .

وبناء على هذا الطرح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول في أوله حدود السياسة النقدية في الدول النامية أما المبحث الثاني فيتناول الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى دراسة مدى تحقق أهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول: حدود السياسة النقدية في الدول النامية

ما تناولناه من دراسة وتحليل عن السياسة النقدية أهدافها وأدواتها، إنما يتعلق أساسا باقتصاد متطور، فكل النظريات التي اهتمت بشرح فعالية السياسة النقدية لم توضع أصلا للدول النامية، وإنما لتفسير الأزمات الدورية التي تجتاح النظم الرأسمالية المتقدمة وتقديم العلاج المناسب لها. فلا التحليل الكيتري اهتم بالدول النامية، ولا نظرية "فيردمان" صيغة لمعالجة أوضاع الدول المتخلفة، أضف إلى ذلك، العديد من العوامل التي تقلل من فعالية السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية مقارنة بنظريتها في الدول المتقدمة⁽¹⁾.

المطلب الأول: عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية

تعاني هذه الدول من اختلال في البنيان الاقتصادي واختلال في علاقتها الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى اختلال هيكل الائتمان القائم في هذه الدول. من ثم فعند فحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد الاقتصاديات الدول النامية لا تحوي عناصر النجاح من ذلك:

- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعية) وهي تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في وضع موازين مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز). والنتيجة لذلك التضخم (ارتفاع الأسعار) في البلدان

(1) بلعزوز بن علي، 2008، ص ص 130-132.

- النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية، لها أبعاد اقتصادية وسياسية.
- تركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبات اقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.
 - يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود المادية (خاصة النقود الورقية)، أما النقود المصرفية (النقود الكتابية) فما زال دورها محدوداً كأداة لتسوية المدفوعات (ما عدى العمليات التي تتم بين المؤسسات والشركات، حيث يتم استعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول).
 - يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية، لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز، وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.
 - يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني من الائتمان المصرفي طويل الأجل، أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

المطلب الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

- إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها⁽¹⁾:
- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.
 - تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
 - هيكلية النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ... ، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
 - مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
 - نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرناً أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت.
 - درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
 - سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
 - توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازي
 - مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

(1) بلعوز بن علي، 2008، ص ص 132 - 134

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري

سنتناول في هذا المبحث تطور النظام المصرفي قبل الإصلاحات الاقتصادية وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية وبعد صدور قانون النقد والقرض .

المطلب الأول : النظام المصرفي قبل الإصلاحات الاقتصادية

لم تكن الهياكل المصرفية الموجودة في وقت الاستعمار إلا امتدادًا وتوسيعًا للهياكل الفرنسية و الأجنبية عموماً ، لهذا تم خلق نظام للتداول بالفرنك الفرنسي الذي لم يؤكد رسمياً إلا في سنة 1849 لينشئ بعدها معهد الإصدار باسم " بنك الجزائر " في 4 أوت 1851 وكان يهدف إلى تمويل وتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية وتسهيل عملية التجارة والتبادل بين الفرنسيين والمستعمرين المقيمين في الجزائر لكنه عرف أزمة شديدة في الفترة ما بين 1880 و 1900 بسبب المبالغة في منح القروض ، فتغير اسمه ليتحول إلى " البنك الجزائري التونسي " في 8 جانفي 1904 ثم عاد اسمه من جديد " بنك الجزائر " بعد حصول تونس على استقلالها في عام 1958 ، واستمر في أشغاله حتى 31 ديسمبر 1962 أين حل محله " بنك المركزي الجزائري " بعد استعادة البلاد لسيادتها⁽¹⁾ .

بعد الاستقلال مباشرة ، بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقلها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962 ، والدينار الجزائري سنة 1964 ، وتأميم بنوكها عام 1966 ، كما عرفت هذه الفترة تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة كما :

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في ديسمبر 1962⁽²⁾

-الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972 .

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964 ، ولقد تم إجراء إعادة هيكلته البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966 .

- القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967 .

(1) سعيد بوزيدي، 2003 "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق" . الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص3
(2) بموجب قانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962

- البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967.

- بعد الاستقلال تبنت الحكومة الجزائرية التسيير المخطط مركزيا وهو ما يؤكد جعل وزارة المالية هي المسؤولة على تسيير النقد والقرض وذلك بموجب قانون المالية لعام 1966، إلا أنه من أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة الجديدة، ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات ابتداء من 1970.

الفرع الأول: إصلاح السبعينات

لقد ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، وفي هذا النوع من الاقتصاد حيث تملك الدولة بالكامل لوسائل الإنتاج، فإن كل القرارات المتعلقة بالتمويل، الاستثمار، الإنتاج و التوزيع تتخذ بطريقة إدارية وبيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تعود ملكية رؤوس أموال البنوك العمومية كلية إلى الدولة، ومنه فإن كل القرارات الهامة المتعلقة بالنظام المصرفي، كانت تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية كذلك أي البنك لم يكن له أي رأي في اختيار التمويلات للمشاريع الاقتصادية التي يراها مناسبة بل يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع.

وجاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس تعزيز تخطيط عمليات التمويل ومركزتها في ثلاثة اعتبارات أساسية⁽¹⁾:

- ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه ،
- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار وذلك يتحقق بنظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة.
- كما حدد المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة وهي⁽²⁾:
- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية ، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الإيداعات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة .

(1) أحمد هني، 1991 ، اقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، -ص . 70 .
(2) Ammour benhalima, 1997, Le système bancaire algérien –textes et réalité - . Dahleb, Alger, p.19.

التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة ، والبنوك الأولية والمؤسسات .

من أهم الخصائص التي تميز بها النظام التموين الوطني في فترة السبعينيات نجد⁽¹⁾:

- تعاضد دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي ، فهي تعتبر المتسبب الأول ، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي ، كما نتكفل بتوزيع القرض وتبعاً لذلك ، فقد هت دور النظام البنكي ، وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية .
- تتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة ، حيث نجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا ، كما نجد البنك المركزي في السنوات الأولى من الاستقلال يتدخل وبطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي .
- إن النظام البنكي ذو مستوى واحد وهذا يعني أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد ، ولا يملك البنك المركزي عملياً سلطة حقيقية على سلوك هذه البنوك .
- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة ، بمعنى ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي ، وفي كثير من الأحيان ، ولد مثل هذا الأمر بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض ، ونتيجة ذلك هو تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك والمؤسسات .
- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص ، وهذا يعني أن كل بنك ، يتكفل بتمويل مجموعة من الفروع الاقتصاد الوطني ، وليس له الحق في تمويل فروع هي من اختصاصات بنوك أخرى .
- خضوع الإستفادة من القرض إلى عملية التوطن المسبق والتوحيد ، فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفق الفرص المتاحة ، ولكن يمكن أن تمنح القروض فقط إلى المؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك ، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لاستجيب إلى المعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في كل الأنظمة البنكية ، ويجب التذكير أن البنوك وكذلك المؤسسات ليست مقيمة في عملية التوطن ، باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة .

(1) الطاهر لطرش، 2003 ، تقنيات البنوك . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص ص184-185.

الفرع الثاني: إصلاح الثمانيات

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانيات ، حيث تمت سنة 1983 إعادة هيكلة 102 ومؤسسة عمومية ، ليصبح عددها 400 مع تغيير نظام إتحاد القرار الذي كان مركزياً إلى نظام لا مركزي . كما تم في السنة 1986 إصلاح القطاع الفلاحي ، بتخصيص مصالح الدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات خاصة ، فأصبحت هذه الإصلاحات ضرورية ، خاصة بعد تدهور وسائل الدفع الخارجية ، إثر انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 1986 ، كما أبرز هذا الوضع نقائص نمط التسيير الاقتصادي ، وأبرز كذلك ضرورة إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي⁽¹⁾ وكون القطاع المصرفي في جزء لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي ككل فقد كان لابد من إخضاعه هو أيضاً إلى الإصلاحات ، فأعيدت هيكلته بإنشاء بنكين جديدين وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتأسس في 13 مارس 1982 ن وبنك التنمية المحلية (BDL) وتأسس في 30 أبريل 1985⁽²⁾ . وفي سنة 1986 ، صدر قانون مصرفي جديد رقم 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضعاً مهماً ودور البنك المركزي والبنوك التجارية حسب ما يقتضيه اقتصاد السوق . ولقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانه وأهميته كبيرين وواضحتين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ"نظام مؤسسات القرض" فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة (تسيير حسب مبادئ التجارة والمردودية).

المطلب الثاني : النظام المصرفي قانون النقد والقرض

لمسايرة الإصلاحات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني على كافة المستويات ، جاء القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض معدلاً ومغيراً ومتمماً للقانونين السابقين ، الأول الخاص بنظام البنوك والقرض والثاني متمشياً أكثر مع المؤسسات وخاصة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فقد حمل قانون النقد والقرض أفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه .

(1) الطاهر لطرش، 2003 ، ص ، ص 177 . 17
(2) محمد الشريف المان، 1999 ، "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال" . الإصلاحات الاقتصادية وسياسية الخصوصية في الموطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ص.ص. 420.421

الفرع الأول: أهمية قانون النقد والقرض

وتظهر أهميته فيما يلي :

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وإقامة نظام مصرفي ذي مستويين :

في النظام السابق ، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد ، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة ، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الوارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة . وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية ؛ أن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه النقدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض.

2- فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية

منذ إصدار قانون المالية لعام 1966 ، الذي ألغى سقف تسيقات البنك المركزي للخرينة العمومية ، لغاية إصدار قانون النقد والقرض لعام 1990 ، كان تنفيذ عجز الميزانية آلياً ، وذلك أساساً لدى البنك المركزي ، في شكل تسيقات وحساب بريدي جاري دائن ، وثانوياً لدى البنوك التجارية ، عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 5% من الودائع)

- لسندات الخزينة العمومية القصيرة الأجل ، ونتج عن هذا دين مهم للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي⁽¹⁾ ، فبلغ في نهاية عام 1989 ، حوالي 110مليار دج تجاه البنك المركزي و 10مليار دج تجاه البنوك التجارية ، وهو مبلغ يشكل ما يقرب 50% من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة.

ولقد تضمن قانون النقد والقرض المبادئ اللازمة لوضع حد لهذه الحالة :

إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة إلى غاية 14أفريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة⁽²⁾ .

- تحديد حجم التسبيقات التي يقدمها البنك المركزي للخزينة العمومية إلى 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة ، مع تحديد مدتها بما لا يتعدى 240 يوما ، مع تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية⁽³⁾ .

- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة .

- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية .

3- أبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان :

ظلت الخزينة العمومية ولغاية نهاية الثمانيات ، تشكل أهم مؤسسة لتجمع الموارد وتوزيع القروض ، وبخاصة في ما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى ، ولكن بموجب دخول المؤسسات العمومية في مرحلة الاستقلالية منذ 1988 ، بدأت تتخلى عن وظيفة التمويل ، أي عن تمويل الاستثمارات التي تقررها المؤسسات العمومية ، لتكتفي بالتدخل في تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة .

ولقد أكد قانون النقد والقرض إبعاد الخزينة العمومية عن النشاط الإنمائي وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك ، من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى ، ويسمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض ببلوغ الأهداف التالية :

(1) سعيد بوزيدي ، 2003، ص 5.

(2) المادة 213 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

(3) المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد .
 - استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض .
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية ، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :

كانت السلطة النقدية سابقا في مستويات عديدة ، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية ، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها ، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود ، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت ، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض ، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية⁽¹⁾:

- وحيدة ، ليضمن انسجام السياسة النقدية .
- مستقلة ، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية .
- موجودة في الدائرة النقدية لني يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية .

الفرع الثاني : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك ، ولأول مرة منذ قرارات التأمين ، تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقوم أعمالا لها في الجزائر ، كما تم أيضا وبموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة .

(1) الطاهر لطرش ، ص.ص 184.185 .

1- بنك الجزائر :

تعرف المادة (11) من القانون النقد والقرض البنك المركزي على أنه⁽¹⁾: "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وأصبح يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر ولقد عزز هذا القانون كما وسع مجال صلاحيات مؤسسة الإصدار وأعاد تشكيل دور البنك المركزي بعيدا عن تأثيرات وضغوط السلطات العمومية (استقلالية البنك المركزي عنها) ، فهو منذ صدور هذا القانون أصبح مؤسسة وطنية بعدما كان مؤسسة عمومية ، كما لم يعد مجبرا على التصرف في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية ، وإنما يتكفل بالسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتوفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف والاقتصاد ككل⁽²⁾، ويسير بنك الجزائر جهازين هما : المحافظ ومجلس النقد والقرض.

أ- المحافظ ونوابه:

يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ومهمته إدارة أعمال البنك المركزي اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية ، كما يوقع باسم البنك المركزي ويمثله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية والهيئات المالية الدولية ، إلى جانب ذلك يوظف ويعين ويرقى ويعزل مستخدمي البنك ويعين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى ؛ بالإضافة إلى ذلك تستشير الحكومة كلما وجب عليها مناقشة مسائل خاصة بالنقد والقرض أو مسائل تنعكس على الوضع النقدي . أما نواب المحافظ فهم أيضا يعيرون بمرسوم من رئيس الجمهورية يحدد فيه رتبة كل واحد منهم ، ويعيرون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ومهمتهم مساعدة المحافظ في نشاطاته ، كما أن المحافظ ونوابه لا تتم إقالتهم إلا في العجز الصحي المثبت قانونيا أو الخطأ الفادح وذلك بموجب مرسوم يصده رئيس الجمهورية وهو ما يؤكد استقلالية البنك المركزي ، كذلك لا يخضعون لقواعد الوظيفة العمومية وهو ما يعني أن بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري والمراقبة الممارسة من طرف السلطة المركزية على نشاط وممارسة المحافظ ونوابه .

(1) المادة 11 من القانون النقد والقرض .

(2) المادة 21 من قانون النقد والقرض .

ب- مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له ، ويؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين ، وظيفتين مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ، ويتشكل مجلس النقد والقرض من (1):

- المحافظ رئيسيا.

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.

- ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية ، ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا .

ولقد أجريت بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 عن طريق إصدار الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث قام هذا الأخير بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض : فتسيير البنك المركزي وإدارته يتولاه على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض) ومراقبان (2).

مجلس الإدارة هو الذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية (3)، أما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية وهكذا صار عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة .

(1) المادة 22 من قانون النقد والقرض .

(2) المادة 02 من الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، 2001.

(3) المادة 06 من الأمر رقم 01/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمية رقم 01/01 و المتعلقة بنظام الاحتياطي

الإلزامي.

2- البنوك التجارية:

بعدما كان النظام المصرفي الجزائري مقتصرًا على عدد محدود من البنوك التجارية العمومية (بالإضافة إلى البنك المركزي الجزائري) التي صارت مستقلة بعد صدور قانون 06/88 المعدل والمتمم لقانون 12/86، إلا أن قانون النقد والقرض نص على إمكانية الاستثمار في المجال المصرفي وحتى المالي وإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة جزائرية وأجنبية، ولقد وصف قانون النقد والقرض 10/90 البنوك في المادة 114 بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية المنصوص عليها في المادتين 110 و113 من نفس القانون"؛ وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

ولقد نص قانون النقد والقرض على إمكانية منح الترخيص والاعتداء للبنوك الأجنبية حيث يمكن فتح تمثيل لبنك أجنبي بترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض⁽¹⁾ وبشرط خضوع الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل⁽²⁾؛ كما رخص بالمساهمات الأجنبية في البنوك الخاضعة للقانون الجزائري بشرط منح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين⁽³⁾ (بنوك مختلطة).

ولقد قدر عدد البنوك التي أنشئت حديثاً بأموال وطنية وأجنبية في الجزائر بـ 14 بنك وهي: بنك البركة الجزائري (La Banque Al – Baraka d' Algérie) في 6 ديسمبر 1995، وبنك الاتحاد (L' Union Bank) في 7 ماي 1995، والمؤسسة العامة (La Société Générale)، الشركة الجزائرية للبنك (la Compagnie Algérienne de banque)، الشركة البنكية العربية (Arab Bank)، الشركة المغربية العربي للاستثمار والتجارة (Banking Corporation du Maghreb)، الشركة العربية للاستثمار والتجارة (Arabe pour l'Investissement et le Commerce)، Natexis El Amana Banque، البنك الدولي الجزائري (Algerian International Bank)، Trust Bank، El – Rayan Bank، Bank، la Banque Générale Méditerranéenne، la Banque Nationale de paris El – djazir، Générale Méditerranéenne la Mouna Bank

(1) المادة 127 من قانون النقد والقرض.

(2) المادة 130 من قانون النقد والقرض.

(3) المادة 128 من قانون النقد والقرض.

ولقد كان بنك الخليفة (Al - Khalifa Bank) من بين البنوك الخاصة السابقة ، لكنه تم تصفيته مؤخرا لأسباب تتعلق باستنزاف أموال الشعب ، ولم تقتصر هذه الفضيحة المالية على بنك الخليفة بل امتدت إلى البنك التجاري الصناعي الجزائري (la Banque commerciale industrielle d' Algérie) الذي تقرر تصفيته لنفس الأسباب .

الفرع الثالث: هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري ، الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية ، والذي يعتمد على قواعد السوق ويتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام، حتى يكون عمله منسجما مع القوانين و ويستجيب لشروط حفظ الأموال ، التي تعود في غالبيتها إلى الغير .

1- لجنة الرقابة المصرفية :

ينص قانون النقد والقرض في مادته (143) على أنه: "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة" وتتألف اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه الذي يحل محله كرئيس ، ومن أربعة أعضاء هم⁽¹⁾ :

- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا بعد معرفة رأي المجلس الأعلى للقضاء .
- عضوان كفؤان في الشؤون المصرفية والمالية والمحاسبية يقترحهما وزير المالية ويتم تعيين الأعضاء الأربعة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

من عملياتها الأساسية نذكر :

- مراقبة الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية .
- متابعة مدى استمرار إيفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون ونظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط، وتتمثل هذه المتطلبات في:

- نسب الأموال الخاصة إلى الالتزامات .
- معامل السيولة.

(1)المادة 144 من قانون النقد والقرض .

- النسبة بين الودائع والتوظيفات .
- توظيفات الخزينة .
- الأخطار بشكل عام .

كما تهتم بضمان احترام البنوك لجميع قواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر المستوجب (1) ووفقا للشروط التي يحددها بنك الجزائر .

ويمكن للجنة أن تدعو البنوك والمؤسسات المالية في مدة معينة لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تعيد وتدعم توازنها المالي أو تصحح أساليبها الإدارية ، كما يمكنها تعيين مدير مؤقت لإدارة وتسيير أعمال المؤسسة بطلب من المقيمين على المؤسسة المعنية ؛ وفي حالة مخالفة البنوك أو المؤسسات المالية لإحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية يمكن للجنة المصرفية حسب المادة (156) من قانون النقد والقرض أن تقوم بإحدى العقوبات التالية :

- التنبيه.
 - المنع من ممارسة بعض الأعمال وتقييد في ممارسة النشاط .
 - منع أحد القائمين على المؤسسة المعنية من ممارسة صلاحياتهم لمدة معينة وهذا مع أو بدون تعيين مدير مؤقت.
 - إلغاء الترخيص بممارسة العمل .
- كما يمكن للجنة المصرفية أن تقضي بدلا من العقوبات التأديبية وزيادة إليها بعقوبة مالية لا تتعدى رأس المال الأدنى المتوفر لدى المؤسسة المعنية ، وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ لتدخلها في ميزانية الدولة ، كما يمكنها أن تضع قيد التصفية المؤسسات المالية والبنوك لم تعد مرخصة بممارسة العمل (2).

(1)التعليمية رقم 94/74ل 02 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك .
(2) المادة 157 من قانون النقد والقرض.

2- مركزية المخاطر :

بعد إلغاء مبدأ التوطن وظهور مصطلح " خطر القرض " ، تقرر لحماية البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم علاقاتها مع زبائنها ، إنشاء مصلحة تهتم بذلك ؛ فحسب المادة (160) من قانون النقد والقرض : " ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية " .
ولقد ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية بالانخراط في مركزية المخاطر واحترام قواعد عملها احتراماً صارماً ، وينبغي عليها في هذا الإطار أن تقدم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى الزبائن سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين .

3- مركزية عوارض الدفع :

لقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 02 /92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع ، وفرض على كل الوسائط المالية⁽¹⁾ الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها ، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع ، ومهمة مركزية عوارض الدفع في هذا المجال تتخلص في عنصرين هما :
- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها ، وتتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض .

- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة .

4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة :

وإذا كانت مركزية عوارض الدفع تهتم بتجميع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع الخاصة بالقروض أو بأدوات الدفع ، فإن جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك ، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 03/92 المؤرخ

(1) فريد بن طالبي، 2002، ص.153.

في 22 مارس 1992 ، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين⁽¹⁾ .

ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجود أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين ، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون .

المطلب الثالث : الإصلاحات بعد قانون القرض والنقد

بدأت دفعة من الاصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القرض الممنوحة إجراءات تعميق الاصلاحات الاقتصادية لبني تم الشروع فيها .

إن هذه الدفعة الثانية من الاصلاحات توجت بإصدار نصين أساسين هما:

-المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى :

- إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع .
- وضع نظام تشييعي وتوجيهي لاستثمار .
- خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط لإشهار

تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع . والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري Factoring وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Leasing التمويل الايجاري في الفترة ما بين (92-93) كانت وضعية الإختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي : 1- المالية الخارجية ، 2- عجز الميزانية ، 3- التضخم ، 4- الإعسار المالي .

(1) فريد بن طالبي، 2002 ، ص.154.

الفرع الأول: الاختلالات المالية الخارجية

تعود إلى أن أجل إسحاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرار بالغة على الاقتصاد .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك تناقضا ، فمن وجه نظر المالية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يبين وضعية مقبولة لأن رصيد الحساب الجاري كان موجبا وأكبر من 1 مليار دولار أمريكي في 1990 ، وتظهر الانعكاسات تقشفا لهذه الوضعية الإيجابية في الأجل المتوسط . إن العائق هو أن هذا الرصيد الإيجابي يتطلب فائضا تجاريا مرتفعا جدا للحفاظ عليه أكبر من 3مليار دولار ، وهو ما يفرض صرامة كبيرة على الاقتصاد .

الفرع الثاني:عجز الميزانية

هو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما: الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية

من الإيرادات الإجمالية في 1991 نفقات التسيير بـ 61 %

من الإيرادات الإجمالية في 1992 وبـ 76%

من الإيرادات الإجمالية في 1993 وبـ 93 %

هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسيير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة ، وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى ، لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة ، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينيات أين

كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية .

الملاحظة الثانية: تتعلق بالاستثمارات : حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج وهذا مؤشر آخر للتقشف ، والتفسير هو أن هيكل % الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة .

فمثلا من 191.5 مليار دج مقدره في القانون المالية 1993 ، كانت 102 مليار دج قد خصصت فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية ، منها 12% للاستثمار ، ومن 102 مليار دج 23.4 هي نفقات التجهيز .

فالسباب الهيكلية أو المؤسسة تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية ، والهدف الحقيقي تأسيسها ، وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكل أسعار منتجاتها ، سياسة الإنتاج ، حرية البيع والمنافسة ، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية ، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة .

أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد ، وفي صرامة العرض وفائض الطلب .

كما يوجد أيضا العجز والسحب على المكشوف المعمم للمؤسسات العمومية ، كما أن أسباب التضخم في الاقتصاد في الاقتصاد الجزائري معقدة ومتغيرة وليست فقط ذات طبيعة نقدية⁽¹⁾ .

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار .

الفرع الثالث: الإعسار المالي الشديد

كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي .

إن كل المؤسسات مدينة بشكل كبير ، هذه المديونية محملة لأن الاستثمارات كانت ممولة 100% عن طريق القرض ، من جهة أخرى إن المؤسسات استفادت من معدل فائدة حقيقي سالب ومعدل صرف مقدر بتقدير مبالغ فيه ، ولسوء الحظ فإن التعديلات التي مست المتغيرين (معدل الفائدة ، معدل الصرف) كانت حاسمة للمديونية ، وهي إجراءات تمت مع كثير من التأخر في الفترة التي كانت فيها المؤسسات تتصف بضعف رأس المال المتاح وتسيير غير فعال .

وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتحويل عجز الميزانية ، بالإضافة إلى أن فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض ، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي ، بمعنى آخر في مصطلح الاقتصاد الكلي ، الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي .

(1) عياش قويدر ، 1999 ، " إصلاح السياسة النقدية في الجزائر " . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص . 122 .

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستقيم .

بدأت دفعة أخرى من الاصطلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994 ، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي . مع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ،ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد⁽¹⁾ :

- العجز الإجمالي للمالية العمومية .
- سنة 1993 وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 %
- ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط .

أما الضغوطات المالي الخارجية :

وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها، خدمات الديون تمثل سنة 1993 حوالي 86 %

- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91-93) .
- التقليس الكبير في الواردات خلال الفترة (92-93) حيث لم تمثل سوى 50 كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري ، وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي ، وانخفاض الإنتاج سنة 1993
- الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ 2.5 %

انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة

ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإلزام برنامج

للاستقرار الاقتصادي (94-95) واتخذت عدة إجراءات هي :

- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن .
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار مدى سنوات البرنامج الأربعة.

(1) عياش قويدر ، 1999 ، ص 123 .

- تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل من 50% ومن 50% إلى 45%.
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17% في أبريل 1994 . وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية
- إزالة سقف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور .
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية .
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام ونتج المجال أمام تمويلات البنوك .
- استعمال آليات تسمح بالانتقام إلى اقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإفائها من تسديد الديون للخزينة
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية
- السلبية التي تمثلت فيما يلي :
- نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج / للشهر
- تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.
- إنشاء صندوق تأمين البطالة ونظام التقاعد المسبق.
- والتزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج التزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي (ميشال كامدسيس) وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية
- وبهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي ، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطر لهذا البرنامج كانت كالتالي :

- تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 94 / 95
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.

- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995
- بالنسبة لاحتياجات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل .
- التحكم في نمو النفقات العامة
- تشجيع القطاع الإنتاجي
- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها
- ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية :

1 - الإجراءات ذات طابع الاستقرار هي :

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحريم الكامل لأسعار كل السلع والخدمات
- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض
- تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية

2 - الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 ومؤسسة أو وحدة إنتاج
- العمل على توسيع الصادرات من عبر المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CACEX وصندوق دعم وترقية الصادرات)
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخصخصة
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية
- لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997

المبحث الثالث: دراسة مدى تحقق أهداف السياسة النقدية

وسوف نتناول في بحثنا هذا معدلات كل من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من (2003-2012) بشيء من التفصيل:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

وفي هذا المطلب نتطرق إلى جدول يبين لنا تطور معدلات النمو في الفترة (2003-2012) بالإضافة إلى رسم بياني وكذا التعليق على المنحنى البياني .

جدول رقم (3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي (2003-2012):

الوحدة : %

السنوات	المؤشرات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي
2003		0.8	4.9	2.4
2004		5.0	-1.6	2.6
2005		5.2	3.7	4.7
2006		5.9	8.8	6.9
2007		6.2	3.3	5.2
2008		4.7	5.8	5.1
2009		5.6	-2.5	2.0
2010		6.3	-0.9	3.0
2011		6.1	-2.3	2.4
2012		10.9	/	2.1

المصدر: التقرير السنوي بنك الجزائر، 2011، ص 190.

(www.ban of Algeria, dz rapport. Htm)

من خلال الرسم يسجل الناتج المحلي الخام الحقيقي نمو بمعدل 6.9 لسنة 2003 مقابل 4.7% لسنة 2005 مبرزا بذلك نموا إيجابيا للسنة الرابعة على التوالي وتؤكد هذه النتيجة الاتجاه نحو استقرار الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2003-2006) ويعود الفضل في هذا النمو إلى :

- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

- مساهمة قطاع الإنشاء والخدمات وقطاع المحروقات حيث يسجل سنة 2005 معدل 3.7% ويسير في الارتفاع حيث وصل إلى 8.8 % سنة 2006 هذا بسبب تخفيض خصص الإنتاج المقررة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول حتى يتسنى استقرار سعر برميل النفط الخام .
- أما الفترة الممتدة من سنة (2007 إلى 2011) فنلاحظ حسب المنحنى البياني انخفاض في معدل الناتج الخام الحقيقي حيث سجل معدل 2.1 % سنة 2012 بعدما كان المعدل 2.4 % سنة 2011 ويعود سبب تراجع هذا المعدل إلى :
اعتماد السلطات الجزائرية سياسة عمومية تتمثل في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث عملت على رفع معدل النمو خارج قطاع المحروقات مقابل تخفيض معدل الناتج المحلي الخام للمحروقات وذلك بجلب استثمارات خارج قطاع المحروقات .

المطلب الثاني : الشغل والبطالة

جدول رقم (4) : لمعدلات البطالة للفترة الممتدة ما بين (2003-2012) .
الوحدة : %

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	23.7%	17.7%	15.3%	11.8	11.3%	11.3%	12.3%	10%	لا تتعدى 10%	10.2%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات السنوية (2003-2012) .
[WWW.OWS.JR]

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة للفترة الممتدة ما بين (2003-2012) في هبوط مستمر حيث سجل معدل البطالة لسنة 2012 معدل 10.2 % بعدما كان معدل البطالة 11.3 % سنة 2008 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى:

- اتخاذ السلطات الجزائرية سياسات عمومية تتمثل في مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي .
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ونشاطات مكافحة البطالة عن طريق أجهزة الشغل ، فالتطبيق الفعلي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في شهر سبتمبر 2001 وحتى إلى إنشاء 4574.00 منصب عمل منها نسبة 49% منصب عمل دائم ، ارتفع عدد مناصب العمل التي أنشئت في إطار أجهزة الشغل إلى 380195 خلال 2002 .
- ووصل عدد الوظائف المنشأة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى 163500 وظيفة جديدة .

المطلب الثالث : معدلات التضخم

الجدول رقم (5) : معدلات التضخم للفترة الممتدة ما بين (2003-2012) .
الوحدة %

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل	%4.0	%2.0	%2.2	%2.5	%3.5	%4.4	%2.5	%3.9	%4.5	6.4

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم للفترة الممتدة ما بين (2003-2012) كانت متذبذبة حيث أن معدلات التضخم انخفضت مع نهاية سنة 2003 إلى 4% بعد إتباع سياسة حازمة ليصل سنة 2004 إلى معدل 2% ليستمر التذبذب في السنوات الموالية حتى يصل المعدل إلى 4.5% سنة 2011 وهذا راجع إلى:

- التحكم في نمو الكتلة النقدية M_2 خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي
- بالإضافة إلى تحسن عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بفعل إتباع سياسة مالية تقيدية و المدعومة بتدابير أمنية صارمة .

وبالرغم من أن استقرار الأسعار يعني أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم مساوي للصفر إلا أن الكثير من الاقتصاديين يضعون سقف معدل التضخم أقل من 5% وهكذا نجح البنك المركزي الجزائري في إبقاء نسبة التضخم تحت سقف 5% .

خلاصة :

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرص ، ففي ظل هذا الأخير تميزت السياسة النقدية بالحذر والحزم ، كما عرفت السلطة المشرفة عنها استقلالية تامة ، إضافة إلى هذا شهدت الجزائر منذ 1994 إصلاحات اقتصادية أخرى مست جميع القطاعات خاصة القطاع النقدي والمالي ، فتم إدخال أدوات رقابة نقدية غير مباشرة تهدف إلى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية ومراقبتها ، واشترك القطاع الخاص في تمويل هذه البنوك .

فأسفرت هذه التحولات في السياسات الاقتصادية في الجزائر في نهاية فترة التسعينات عن تحقيق درجة نسبية من الاستقرار الاقتصادي ، وانعكس ذلك في معدلات التضخم المنخفضة ، والتحسين في ميزان المدفوعات ، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام مازالت دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الزيادة المضطربة للكثافة السكانية ومحدودية الطاقة الإنتاجية كما رافق هذه المعدلات المتواضعة نقصان في معدلات البطالة ، وعلية يتعين على الدولة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار في الفترة المقبلة لتحسين مستويات المعيشة ومعالجة مشاكل البطالة ، والتقليل من حدة الانعكاسات السلبية للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في المرحلة الانتقائية ، ولا يمكن أن يتم هذا إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية .

العلمة العالمة

الخاتمة العامة

-ملخص البحث :

لقد استهدف بحثنا هذا دراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، فتطلب منا هذا البحث تناول المفاهيم والتعاريف المختلفة للسياسة النقدية وأهدافها والأدوات المستخدمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن أجل فهم هذه السياسة فهماً دقيقاً رأينا أنه لا بد من معرفة الإطار الفكري للسياسة النقدية وبصفة خاصة مدى فعاليتها في الاتجاهات الفكرية المختلفة، فوجدنا عند تطرقنا إلى الفكر الكلاسيكي في ظل سيادة مبادئ الحرية الفردية وقوى السوق أنها احتلت الصدارة لكونها الأداة الوحيدة والفعالة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، غير أن بروز ظاهرة الكساد الكبير في 1929 أثبتت عجز قوانين السوق عن إعادة التوازن، فبرز التحليل الكينزي وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبذلك أقر بفعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الاقتصادية، غير أن النقيدين أعادوا للنقود أهميتها واعتبروا أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، أما المدرسة الكلاسيكية الجديدة فتري أن السياسة النقدية لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار دون التأثير على الدخل والتوظيف، وأن عقلانية توقعات الأعوان الاقتصاديين تجعل السياسة النقدية غير فعالة.

وبهذا شكلت السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في علاج الإختلالات وجسدت هذه السياسات مدرسة كبيرة في الفكر الاقتصادي حيث نجد أن مدرسة النقيدين التي تؤمن بأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، لذلك رأينا أنه لا بد من دراسة هاته السياسة الشيء الذي يزيد من فعاليتها في تحقيق أفضل الأهداف لتنترق في الأخير إلى وضعية السياسة النقدية في الدول النامية فبسبب المشاكل التي تواجهها شرعت هذه الأخيرة في تطبيق عدة إصلاحات خلال مرحلة الانتقال ضمناً لنجاح السياسة النقدية.

ومن أجل أن ندعم الجانب النظري لموضوع بحثنا أخذنا الجزائر كحالة دراسة، فتعرضنا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على النظام المصرفي والمشاكل التي عرفتتها هذه الإصلاحات، ثم تطرقنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض ووجدنا أن هذا الأخير بداية جديدة نحو التغيير بإدخال ميكانيزمات السوق وفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الاعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي وذلك بمنحه الاستقلالية التامة كشرط أساسي لإنجاح عملية الإصلاح، و باعتباره السلطة النقدية العليا الموجهة لحركة النقود وكذا العمليات البنكية.

وفي الأخير تطرقنا إلى مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، فتعرفنا على مضمون الإصلاحات الاقتصادية الذاتية منها والمدعمة من الهيئات المالية منذ تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، فكانت نتيجة هذه الإصلاحات استخدام أدوات جديدة أدخلت لأول مرة بعد صدور

قانون النقد والقرض وفتح السوق النقدية، ثم تعرضنا إلى الأهداف المحققة من طرف السلطات النقدية في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، أي محاولة تقييم مدى نجاح السياسة النقدية المتبعة لهذه الفترة وذلك بقياس درجة تحقق أهدافها النهائية التي تتمثل في النمو الاقتصادي والتضخم واستقرار أسعار الصرف (توازن ميزان المدفوعات)، والشغل، وهذه الأهداف ضرورية للإنعاش الاقتصادي.

-نتائج البحث :

من خلال بحثنا تمكنا من الإجابة على أسئلتنا والتوصل إلى النتائج التالية :

1/ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

2/ حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

3/ إن السياسة النقدية مهمة في النشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف التي تصبو إليها .

4/ تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية، ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

5/ لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصاً منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصراً أساسياً، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة النقدية.

6/ إن توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادر على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة.

7/ مع صدور قانون النقد والقرض تم الفصل بين البنك المركزي الجزائري وكل من الحكومة فأصبح مستقلاً عنها وكذا الخزينة العمومية بعد إبعاد هذه الأخيرة عن دائرة الائتمان ووضع سقف لتسليف بنك الجزائر لها من أجل تمويل عجز الموازنة وإجبارية استرجاع الدين .

8/ تم إدخال تعديلات جديدة على قانون النقد والقرض هدفها تقليص صلاحيات البنك المركزي التي جعلته غير قادراً على تحمل مهامه الأساسية.

9/ استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مقبولة والاستمرار في حل مشكلة البطالة، وهذا بإتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقييدية.

10/ السياسة النقدية في الجزائر ساهمت نسبيا في استقرار الأوضاع داخليا وخارجيا في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة.

-توصيات البحث :

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإننا نوصي ببعض التدابير التي من شأنها تحسين أداء هذه السياسة :

1/ الاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

2/ توسيع السوق النقدية وتطويرها عن طريق التنويع في أدوات السياسة النقدية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، لأنها لم تعرف إلى حد الآن عددا محدودا من المتدخلين وبذلك يمكن مساندة الاقتصاد الوطني .

3/ العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي.

4/ الاهتمام بأداء الإطار الحكومية وتكوينهم تكوينا حديثا بما يتماشى مع الوضعية الانتقالية.

5/ تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية لجذب وتعبئة الموارد المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

- 1- محمد مروان السمان وآخرون ، 1998، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 2- أبو القاسم الطبولي، 1997، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس (ليبيا).
- 3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين ، 2000، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 4- علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، 1996، "السياسات النقدية في الدول العربية". سلسلة بحوث ومناقشات_حلقات العمل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- 5- فريدة بخراز يعدل، 2000، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- محمود حميدات، 1996، مدخل للتحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 7- أحمد أبو الفتوح ناقة، 2001، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية- مكتبة الإشعاع الفنية، مصر .
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، 2003، السياسات الاقتصادية- على مستوى الاقتصاد القومي- مجموعة النيل العربية، مصر
- 9- باري سيجل، 1982، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية.
- 10- إسماعيل محمد هاشم، 1996، مذكرات في النقود والبنوك. دار النهضة، لبنان.
- 11- رشاد العصار، رياض الحلبي، 2000، النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، 2000، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر، الأردن.
- 13- مصطفى رشدي شيحة، 1981، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان.
- 14- كامل البكري وآخرون ، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، مصر.
- 15- نعمة الله نجيب إبراهيم، 2000، أسس علم الاقتصاد. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- 16- وليام ألكسندر وآخرون 1996، "استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية" مجلة التمويل والتنمية .
- 17- ضياء مجيد الموسوي، 2002، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 18- جميل الزيدانين السعودي، 1999، أساسيات في الجهاز المالي- المنظور العلمي- دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
- 19- عبد المجيد قدي، 2003، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- 20- عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، 1999، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية.الدار الجامعية، مصر.
- 21- إسماعيل محمد هاشم، 2005، النقود والبنوك ، المكتب العربي الحديث، مصر.
- 22- ضياء مجيد الموسوي ، 1993، الاقتصاد النقدي، دار الفكر ، الجزائر .
- 23- عادل أحمد حشيش، 1999، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر.
- 24- عبد الحميد الغزالي، 1987، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر .
- 25- مايكل ابدجمان، 1999، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة - ترجمة ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 26- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، 1999، الاقتصاد الكلي- الاختيار العام والخاص - . ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 27- عمر صخري، 1994، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 28- محمد الشريف إلمان، 1994، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، منشورات برني، الجزائر.
- 29- عطون مروان، 1989، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر.
- 30- ضياء مجيد الموسوي، 1992، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر
- 31- سهير محمود معتوق، 1988، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي. الدار المصرية اللبنانية، مصر،
- 32- أحمد زهير شامية، 1993، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، الأردن.
- 33- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، 1992، محاضرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر
- 34- سعيد بوزيدي، 2003 "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق". الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- 35- أحمد هني، 1991، اقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 36- الطاهر لطرش، 2003، تقنيات البنوك . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 37- محمد الشريف إلمان، 1999، "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال". الإصلاحات الاقتصادية وسياسية الخصوصية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان.

38- عياش قويدر ، 1999 ، " إصلاح السياسة النقدية في الجزائر " . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .

- الرسائل :

1- ماجدة مدوخ، 2003/2002، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

2- ليلى لكحل، 1999، "السياسة النقدية ومساها - دراسة حالة الجزائر - " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3 حسينة شملول، 2001 ، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر - " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

4- فريد بن طالبي، 2002، "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية - دراسة حالة الجزائر - " . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

- القوانين والتعليمات و الجرائد:

1- قانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962.

2- المادة 213 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.

3- المادة 78 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.

4- المادة 11 من القانون النقد والقرض .

5- المادة 21 من قانون النقد والقرض .

6- المادة 22 من قانون النقد والقرض .

7- المادة 02 من الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 والمعدل والمنتم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، 2001.

8- المادة 06 من الأمر رقم 01/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001 المعدلة للتعليمات رقم 01/01 2001

و المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي.

9- المادة 127 من قانون النقد والقرض .

10- المادة 130 من قانون النقد والقرض .

11- المادة 128 من قانون النقد والقرض.

- 12- المادة 144 من قانون النقد والقرض .
- 13- التعليم رقم 94/74 ل 02 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك .
- 14- المادة 157 من قانون النقد والقرض.
- مواقع الانترنت :

1- www.ban of Algeria. Dz, rapport. Htm

2-WWW.OWS.JR

ثانيا : باللغة الأجنبية

- 1- Arnavdde Serviony, Ivaw Zelenko,1999, Economie financiere, Dunod, Paris.
- 2- Françoise Renversez, 1995, Eléments d' analyse monétaire. Editions Dalloz, Paris.
- 3- Michel Dévoluy, 1993, Théorie Macroéconomique fondement et controverses. Masson Editeur, Paris.
- Michelle de mourgues 1993, La monnaie, Système financier et théorie monétaire,
- 4- Economica, Paris.
- 5-Ammour benhalima, 1997, Le système bancaire algérien –textes et réalité - . Dahleb, Alger